



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

من منظور الحكم الراشد

- تجربة الجزائر 1999_2007 -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص : السياسة العامة والإدارة المحلية.

إشراف الأستاذ :

* د/ فوزي نور الدين .

إعداد الطالب :

* محمد الحق حملاوي .

السنة الدراسية : 2012 / 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

" وَقُلْ اَعْمَلُوا فَيَسِّرَ لِي اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ " .

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".
صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الحمد لله الذي أمانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ: فوزي نور الدين .

الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة، وما قدمه لي من توجيهات
وإرشادات.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة الأساتذة في قسم العلوم السياسية بجامعة محمد
خيضر _ بسكرة _ .

والشكر إلى كل من كان له فضل في إخراج هذا العمل، ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل : " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني

ارحمهما كما رباني صغيرا "

وعلماني أن الحياة علم وأخلاق " والدي العزيزين "

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

أهدي ثمرة هذا الجهد، أملا أن يعود بالخير والمنفعة على الجميع.

مقدمة

لقد عرف موضوع الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية، وأصبح شرطا أساسيا وجوهريا للنهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل عجز أنظمة الحكم التي أثبتت النتائج فشلها، وذلك لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة عن طريق آليات سياسية من سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، والمشاركة...، فهو عملية تتكيف مع المعطيات المتجددة التي يوفرها المجتمع الدولي الناتجة عن العولمة، وما خلفته من آثار سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية... الخ.

وهذا ما يؤكد وجود عجز في تسيير شؤون الدولة على المستوى الخارجي والداخلي، وفشل الأنماط التقليدية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، لذلك برزت معايير الحكم الراشد واحتلت مكانة رفيعة داخل أجهزة الدولة ومؤسساته السياسية والاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني...، وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي احتل الحكم الراشد فيها رأس الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...، والجزائر كواحدة من الدول العربية التي وعت بأهمية الحكم الراشد في ترشيد سياساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد شهدت هياكل الدولة إصلاحات مست كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...، ولهذا تتطرق هذه الدراسة إلى الآليات السياسية التي يمكن من خلالها تحقيقا الأداء التنموي الفعال في الدول العربية وفي الجزائر بالخصوص باعتبارها النموذج والحالة المدروسة في هذه الدراسة.

أهمية الموضوع :

انطلاقاً مما سبق تتضح أهمية هذه الدراسة، فموضوع الآليات السياسية التي يوفرها الحكم الراشد من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن، وعليه يمكن تحديد أهمية الموضوع من خلال كثرة الأبحاث والتقارير التي قدمت من قبل الجهات الدولية المتخصصة، والتي تتعلق بآليات الحكم الراشد ، وهذا ما يكسبه أهمية كبيرة على مختلف المستويات سواء على المستوى الدولي، أو المستوى الإقليمي والمحلي.

أهداف الدراسة :

تتطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي :

* **أهداف علمية :** حيث تسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة التي تربط العملية التنموية، بالعملية السياسية من خلال معرفة فعالية الآليات السياسية في تحقيق وترشيد البرامج التنموية التي تقوم بها الدولة.

* **أهداف عملية :** تقدم هذه الدراسة نموذجاً سياسياً لإدارة شؤون الدولة لصانعي القرار في الدول العربية، والعالم ككل بناء على الآليات السياسية التي تمت دراستها، وذلك في إطار ما تتداخل به العملية السياسية الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ما يعرف بالحكم الراشد.

أسباب اختيار الموضوع:

بداية يمكن القول بأن الرغبة في اختيار هذا الموضوع تبرز من إجتماع عدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فمن **الناحية الذاتية** تدل هذه الدراسة على رغبة الباحث في معرفة وفهم

الظواهر السياسية كموضوع التنمية الاقتصادية والحكم الراشد، وأهمية آليات الحكم الراشد كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ناهيك عن كون هذا الموضوع من المواضيع التي تثير رغبة الباحث في دراستها .

أما من الناحية الموضوعية فتكمن في إرادة الباحث في تناول هذا الموضوع من زاوية تحليل مدى قدرة آليات الحكم الراشد المتمثلة في المساءلة والشفافية والمشاركة... الخ، في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تسعى لتحقيق التنمية الإنسانية المنشودة من المجتمع.

الدراسات السابقة :

إن هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة من زوايا مختلفة ومن حيث إصدارات الكتب نجد: _ كتاب " الحكمانية قضايا و تطبيقات " لـ "زهير عبد الكريم الكايد" تعرض فيه الكاتب إلى مفهوم الحكمانية وأبعادها وقدم نموذج وتطبيقات في الدول العربية والغربية، ومع إعطاء جملة من الاقتراحات و تحقيق الحكمانية.

_ كتاب حول (الفساد والحكم الصالح للبلاد العربية): الذي كان موضوع ندوة قام بها مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية سنة 2004، ناقشت الندوة ظاهرة استئراء الفساد والتسيير والإدارة ودور مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل إطار مؤسسي عربي لمكافحة، كما تضمن العلاقة بين الديمقراطية ومكافحة الفساد.

أما فيما يخص الملتقيات و الندوات الفكرية فهناك الملتقى الذي نظمته جامعة _ سطيف _ " فرحات عباس" حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي في أبريل 2007، والذي تناول موضوع الحكم الصالح والإسقاط على الواقع العربي عموما والتجربة

الجزائرية خصوصا. حيث تم تناول تعريف الحكم الراشد ومعاييره وكذا التطور المدرج لإثراء فكرة الحكم الراشد في الجزائر وبناء دولة الحق و القانون، وإشكالية حقوق الإنسان، وقد تم طبع مداخلات هذا الملتقى في كتاب من جزئين.

إشكالية الدراسة:

إن قدرة الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مع تأمين جوانب العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد العملية التنموية يكون من خلال الترابط الوثيق بين العملية السياسية والعملية التنموية ، وهذا ما يستوجب ترسيخ بيئة سياسية تسمح بذلك من خلال التركيز على تحقيق الديمقراطية والآليات السياسية للحكم الراشد، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي :

_ إلى أي مدى استطاعت الدول العربية تطبيق الآليات السياسية للحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما هو الحكم الراشد؟ وما هي متطلباته و معاييره ؟ .

_ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟.

_ كيف يمكن الاستفادة من آليات السياسة للحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟.

_ ما هو واقع آليات الحكم الراشد ودورها في التنمية في الجزائر ؟.

الفرضيات:

في إطار معالجتنا للمشكلة سنتناول الفرضيات التالية :

_ توجه الحكومات نحو الأخذ بآليات الشفافية والمساءلة وحكم القانون في إطار الحكم الراشد قد يؤدي إلى خلق أداء تنموي فعال.

_ كلما كانت هناك شفافية ومساءلة فعالة في الدول العربية كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية فعالة.

_ غياب آليات المراقبة والمساءلة قد يؤدي إلى تدني الأداء التنموي في الجزائر.

حدود الدراسة :

البحث في موضوع العلاقة بين الآليات السياسية للحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، من حيث افتراض الأولى كمتطلب لتحقيق الثانية يتطلب من الباحث الأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد ومناحي في هذه الدراسة والتي تجعل من آليات الحكم الراشد كمتغير مستقل ومن التنمية الاقتصادية كمتغير تابع بهدف فهم جدوى آليات الحكم الراشد في إصلاح الحكم ورفع الأداء التنموي في الدول العربية، حيث ركز البحث على دراسة تلك الآليات السياسية في الجزائر كدراسة حالة لإحدى الدول العربية في الفترة الممتدة من 1999_2007 .

الإطار المنهجي :

إن المتطلبات الأساسية للبحث تستدعي استخدام المناهج و الاقتربات و الأدوات المنهجية المختلفة، ومن بين المناهج الاقتربات المستخدمة في البحث نجد مايلي :

* منهج دراسة الحالة : يتجه هذا المنهج إلى جمع بيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس

التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و غيرها من الوحدات المشابهة لها، وهذا من أجل الإطاحة بها و معرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة باستخدام هذا المنهج سنركز على دراسة تجربة الدولة الجزائرية في ظل اقتراب الحكم الراشد وذلك بإبراز واقعه في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجهه ومتطلبات تطبيقه.

* **الاقتراب البنائي الوظيفي**: تم الاستعانة في البحث على الاقتراب البنائي الوظيفي و الذي يرجع الفضل في وضعه في علم السياسة إلى " غابريال ألموند "، الذي يحدد ثلاث مستويات يمكن للباحث السياسي أن يصف على أساسها الوظائف التي يقوم بها أي التزام سياسي إلى وظائف _ على مستوى النظام وهي وظيفة التجنيد والتنشئة ووظيفة الانتقال السياسي. _ على مستوى العملية وهي وظيفة التعبير عن المصالح ووظيفة تجميع المصالح، وظيفة صنع السياسة العامة ووظيفة تنفيذ السياسة العامة. _ على مستوى السياسة تنفيذ السياسة، مخرجات السياسة، تحديد النتائج المترتبة عن السياسة، والتنفيذية العسكرية. إن الأسس الفكرية لهذه النظرية يمكن تطبيقها على كافة النظم السياسية، والنظام السياسي الجزائري أحدها، فلكي يبقى ويستمر عليه أن يؤدي هذه الوظائف، وأن يعمل على التنسيق بينها بما يخدم المبادئ الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية، وتجسيد الشفافية والمساءلة من أجل الوصول إلى ثقافة الحكم الراشد ومن ثمة تحسين الأداء التنموي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تقسيم الدراسة :

من أجل دراسة موضوع الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية ارتأينا تناول الدراسة من خلال " مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة " كخطة شاملة للبحث يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد والتنمية الاقتصادية وينقسم إلى مبحثين : يتناول المبحث الأول مفهوم التنمية الاقتصادية مع التعرض إلى أهم نظرياتها أما المبحث الثاني فتناول ماهية الحكم الراشد وأسس النظرية والقواعد الأساسية المكونة له (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

ويدرس الفصل الثاني أهم الأطر السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وتناولنا فيه مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول العربية بصفة عامة، مع التركيز على الجانب الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه ثلاث آليات سياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية وهي المشاركة، والشفافية والمساءلة باعتبارها أهم الآليات التي تؤدي إلى رفع مستوى الأداء التنموي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث تناولنا فيه الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر من خلال التطرق إلى مبحثين، تناول المبحث الأول واقع تفعيل آليات الحكم الراشد في الجزائر حيث تم التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد والأداء التنموي، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدولة من أجل تفعيل آليات الحكم الراشد، أما المبحث الثاني فقد تناول معوقات تطبيق الحكم الراشد، والمتطلبات الواجب توفرها لتطبيق آليات الحكم الراشد وتحسين الأداء التنموي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والحكم

الراشد .

تمهيد :

لقد احتلت التنمية الاقتصادية مكانة بارزة بعد الحرب العالمية الثانية، فدراسة التنمية الاقتصادية أصبحت اليوم تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحث فيها الفكر الاقتصادي العالمي. وقد تزايد هذا الاهتمام موازاة مع ما زخرت به الأدبيات المعاصرة من جملة المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تحولات وتغيرات شملت العديد من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ.

في هذا السياق برزت مجموعة من المتغيرات كالحكم الديمقراطي، والحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بالحكم الصالح في إطار الأطروحات الجديدة للنظام الدولي الجديد الذي يدعو إلى تقليص دور الدولة وتوزيع الأدوار بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تزامن هذا الطرح الجديد لأنظمة الحكم مع الأطروحات التنموية في سياق ضرورة تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها وخاصة الاقتصادية منها من أجل الخروج من دائرة التخلف التي تشهدها البلدان النامية.

وسيتناول هذا الفصل الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والحكم الراشد، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية والحكم الراشد كمفاهيم عامة تقوم على جملة من القواعد والأسس النظرية، وذلك تمهيدا لما سيتم تناوله في الفصلين المواليين، حيث أضحت هذه المفاهيم في الألفية الأخيرة من أكثر المفاهيم تداولاً على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ... الخ.

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية :

إن تحدي التنمية هو تحسين نوعية المعيشة التي غالبا ما تحتاج إلى مداخل أعلى، لكنه يتعمق أكثر _ ويشمل كأهداف بحد ذاتها _ تعليم، مستوى صحي وغذائي أحسن، مساواة أكثر في الفرص ... الخ .¹ وهذا ما أرسى الاهتمام الأكبر بالدراسات الاقتصادية من قبل الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد ارتأينا ضرورة التطرق لمفهوم التنمية ومدلولاته بشكل عام ثم بعد ذلك التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية التي هي إطار الدراسة.

المطلب الأول : مفهوم التنمية ومدلولاته :

1 _ تعريف التنمية : التنمية لغة : هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر، وفي جانب المال تعني زاد وكثر.

وفي اللغة الانجليزية يأتي المصطلح (Development) من الفعل (to develop) بمعنى : يوسع، يوضح، ينمي ينشئ...الخ. كما أن مصطلح (Development) يرمز في اللغة الانجليزية إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.²

هناك العديد من التعريفات للتنمية والتي تختلف باختلاف سياقها التاريخي وكذلك بالتوجه

¹ - Adel, M. Abdellatif ; " Good Governance and its Relationship to Democracy and economic Development" . Globale Forum 3 on corruption and safegarding itegrity . Republic of Koria . Mai 2003, p. 15.

² _ نصر، عارف ؛ " مفهوم التنمية " . متحصل عليه من :

www.Islamonline.net .2. esp /iol_arabic/ dowfaheem . بتاريخ : 2013/01/16 . بدون صفحة .

الأيدولوجي للباحثين والمفكرين، ويمكننا طرح بعض المفاهيم للتنمية في هذا السياق كالاتي ؛

عرفت الأمم المتحدة عام 1956 " التنمية " بأنها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع".

وأقرت عام 1986 تعريفاً آخر ضمن إعلان " الحق في التنمية " حيث عرفت التنمية بأنها: " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".¹

كما يعرف الدكتور " سعد الدين إبراهيم " التنمية بأنها: " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع".²

والتنمية من وجهة نظر بعض المفكرين هي عبارة عن: " هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من

¹ _ أمينة، فلاح ؛ " دور النياد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2011، ص 62.

² _ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ " المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ". أوراق عمل المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي. القاهرة : (مارس 2007) ، ص 153 .

الخدمات الاجتماعية والعامّة كالتعليم والصحة والإسكان والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة".

والتنمية بمفهومها الواسع تعبر عن: " عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخططة المستهدفة إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية للأفراد عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف تلك الاستثمارات وحسن توزيع عوائدها".¹

من خلال هذا التعريف وما سبقه يمكن القول أن: التنمية تتطلب وجود توازن بين الدولة والمجتمع من ناحية، وتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد من ناحية أخرى في ظل تحويل الحاجات الأساسية للمجتمع إلى مطالب تتكفل الدولة بتلبيتها.

2 _ تطور مفهوم التنمية: برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع هما :

التقدم المادي (Material progress)، والتقدم الاقتصادي (Economic progress).²

¹ _ طلعت مصطفى السروحي؛ التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث . 2009 ، ص 49 _ 50 .

² _ مركز الإنتاج الإعلامي ؛ " التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول " . سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي . الإصدار 11 . السعودية، 2007 ، ص18.

وغداة الحرب العالمية الثانية وتحديدا سنة 1939، المفكر " يوجين ستيلي " مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين اقترح خطة لتنمية العالم، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي منذ ستينيات القرن الماضي في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار، حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو النهج الديمقراطي، هذه الدول التي تحولت تسميتها من دول العالم الثالث إلى الدول النامية مع بدء تنظيمها كقوة سياسية في العالم إثر مؤتمر "باندونغ" سنة 1955، ودخولها المعتزك السياسي الدولي الواسع بتأسيس "حركة عدم الانحياز" سنة 1961، وانخراطها في هيئة الأمم المتحدة .¹

وعليه يمكن القول إن الأسباب الوجيهة التي زادت الاهتمام بالتنمية هي رغبة الشعوب في تحقيق التنمية وتغيير نمط الحياة السائد، والذي فرضته الحرب العالمية الثانية إضافة إلى موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف والتي أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة.

3 _ أبعاد ومجالات التنمية : إن التنمية تعبر عن تفاعل بين مجموعة من الأبعاد المختلفة سياسية، اجتماعية، اقتصادية... الخ، وذلك في ظل عملية ديناميكية يصعب تجزئتها، وستنطلق إلى بعض إبعاد (أو مجالات) التنمية فيما يلي :

* **التنمية الاقتصادية :** يستخدم هذا المصطلح ليعبر عن " نمو الناتج الفردي، أو الزيادة المطردة في دخل الفرد، أو ارتفاع المستوى المعيشي أو أحداث تحول هيكلي في الاقتصاد يدفع المجتمع على طريق النمو الذاتي... ".

¹ _ أمينة فلاح ؛ مرجع سابق ، ص 65 .

والتنمية الاقتصادية عموماً يتمحور مفهومها حول اعتبارها: " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج".¹

* **التنمية الاجتماعية:** إن البعد الاجتماعي للتنمية يشمل تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة السلطة، ومدى مشاركة الجماهير في صنع القرار، حيث أن الجانب السياسي يصبح جزءاً من الجانب الاجتماعي للتنمية .

تعددت وجهات النظر الإيديولوجية حول تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، فهناك من يرى بأنها: " تمثل الرعاية الاجتماعية ". وهناك من يرى بأنها: " تمثل الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وتنمية المجتمعات المحلية".²

* **التنمية السياسية:** وهي التنمية التي تسعى لتطوير النظام السياسي القائم، أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة ويكون قادراً على التعبير عن آراء الشرائح العريضة من أفراد المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية والمشاركة لحل المشكلات، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعة تنفيذ بدقة وفعالية.

والتنمية السياسية عبارة عن عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي، باعتبار أنه يمثل أحد جوانبها الرئيسية. كما أنها تسعى لتحسين صورة النظام السياسي داخلياً وخارجياً والارتقاء به إلى مستوى أداء أفضل.¹

¹ _ عبد القادر محمد عطية؛ اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص 17.

² _ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ مرجع سابق، ص 157 .

التنمية الثقافية: هذا المفهوم جديد نسبياً ظهر في ستينيات القرن الماضي مواكبا لحركات التحرر التي شهدها العالم آنذاك. وتشير التنمية الثقافية إلى: " عملية تدعيم للثقافة الوطنية في إطار التكيف مع الثقافات والحضارات الأخرى، ومن ثم تبدو أهمية الانفتاح على العالم دون انغلاق وتبرز أهمية التجديد والتطوير واستخراج شروط النهضة من تراثنا وقيمنا ".²

وهذا ويمكن القول أن التنمية ترتبط بالعديد من الأبعاد الأخرى غير التي تطرقنا لها، كالبعد البيئي وغيره، إلا أنه لا يسعنا التطرق لها جميعها في هذا الإطار.

المطلب الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد ركائز التقدم الشامل لأن التنمية الاقتصادية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويستلزم لتحقيق هذا الهدف تشغيل الموارد البشرية والطبيعية غير المستغلة بغرض رفع الدخل القومي للدولة وذلك تكيفا مع التوسع في الزيادة المستمرة للسكان.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت التنمية الاقتصادية، وسنتطرق إلى بعض هذه التعريفات فيما يلي :

هناك من يعرف التنمية الاقتصادية بأنها: " إجراءات وتدابير متعددة، تتمثل في تغيير بنى وهيكلا الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد ".³

¹ _ عبد الهادي محمد والي ؛ التنمية الاجتماعية. الإسكندرية : دار المعرفة، 1988، ص 43 _ 44.

² _ محمد سعد إبراهيم ؛ الإعلام التنموي والتعددية الحزبية. ج 1 . القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 28 _ 29 .

³ _ عصام نور ؛ دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرون . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002 ، ص 45 .

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل".¹

أما الدكتور " جير آلمايير " الاقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة، يعرفها بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن". ويضيف الدكتور "جير آلمايير" بأنه في هذا الصدد يدور تحليل التنمية الاقتصادية حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي والتعبير الذي يرافق هذا الازدياد، ويبعد قياس مقدار التنمية بمدى ازدياد الدخل القومي الحقيقي ويتطلب ذلك أن نقارن هذا المقدار بمدى التغيير في عدد السكان للوصول إلى حجم الدخل الفردي الحقيقي.²

ذلك أن ارتفاع الدخل الضروري والناتج الفردي هو في ذاته انجاز ذو شأن ولكن لا يجوز اعتباره صنفا لارتفاع الرفاه الاقتصادي، كما لا يجب اعتباره صنفا للرفاه الاجتماعي دون تحفظات واعتبارات إضافية .

وبالنسبة للاقتصادي الانجليزي " آرثر لويس " فيقرر بان المسألة الرئيسية بالنسبة للتنمية ترتبط بالادخار ويتكوين رأس المال، فبدلاً أن يقوم المجتمع بتوفير 5% من الدخل القومي، يقوم بتوفير 12% منه مع مراعاة التغيرات الطارئة .

¹ _ محمد فاروق، الشبول ؛ النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي . عمان : عماد الدين للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 129 .

² _ الطيب، داودي ؛ الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص6 .

ويرى أحد كتاب " الاقتصاد الإسلامي " أن التنمية الاقتصادية هي: " عملية تؤدي إلى تفويض البناءات الأساسية للمجتمع و إبدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهه لخدمة الرقي الإنساني ".¹

وعليه يمكن القول، أن التنمية الاقتصادية تشير إلى العملية التي تؤثر على الجانب المادي للتنمية والتي تسعى إلى تحسين استغلال الموارد الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج بمعدل يفوق زيادة حجم السكان .

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية:

يحتوي الفكر الاقتصادي للتنمية الاقتصادية على مجموعتين من النظريات، الأولى: تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة، أما الثانية: فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصاديا، وقد ظهرت هذه النظريات من أجل معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

فمن المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل أن لها أبعادا مختلفة وهذا ما يتطلب وجود إطار نظري تستند عليه النماذج التنموية الاقتصادية.² وعليه سنتطرق إلى أهم هذه النظريات وذلك دون التعمق في مضمونها بشكل كبير.

أولا : نظريات النمو الاقتصادي : وتنقسم إلى نظرية كلاسيكية ونظرية نيوكلاسيكية، وبالنسبة للنظرية الكلاسيكية: سنركز على نظرية كل من الاقتصادي " آدم سميث "، ونظرية " ديفيد ريكاردو " كالتالي:

¹ _ الطيب داودي ؛ مرجع سابق، ص 08.

² _ مدحت القرشي ؛ التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن : دار وائل للنشر، 2007، ص87.

1_ نظرية " آدم سميث " : لقد كان لكتاب " آدم سميث " بعنوان: " دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم" والمشهور باسم " ثروة الأمم " _ والذي صدر لأول مرة عام 1776 تأثير كبير على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية. فقد اهتم " آدم سميث " بمشكلة التنمية الاقتصادية، وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه وتقف في طريقه.

ويعتبر " تقسيم العمل" وفقا " لآدم سميث " هو الأساس لرفع الإنتاجية : فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة، يجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهود المبذولة من جانبهم.¹

وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها: _ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص _ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

_ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.²

ويؤكد " آدم سميث " حاجة الاقتصاد القومي إلى " التراكم الرأسمالي" من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويتوقف " التراكم الرأسمالي" على رغبة الأفراد في الإدخار بدلا من الاستهلاك لكل دخولهم. ويتمخض عن زيادة الدخل توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، كذلك يتسع حجم السوق في حالة إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى.

¹ _ محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ؛ التنمية الاقتصادية : مفهوما، نظرياتها، سياساتها. الإسكندرية : دار الجامعة ، 2003 ، ص 69 .

² _ مدحت القرشي ؛ مرجع سابق ، ص 56 .

ويعتقد " آدم سميث " أن العملية التتموية إذا بدأت تصبح تدريجية وتراكمية فإنها تصل إلى مرحلة تظهر فيها قيود توقف هذه العملية التراكمية للتنمية، حيث يرجع السبب في ظهور هذا الركود إلى ندرة الموارد الطبيعية.¹

2 _ نظرية " ديفيد ريكاردو " : يعتبر " ريكاردو " من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، ويرى "ريكاردو" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

كما يعتبر " ريكاردو " توزيع الدخل هو العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، ويحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي: الرأسماليون والذين يوفرون رأس المال الضروري للإنتاج، العمال الزراعيون وهم الذين يقومون بالعمل والإنتاج أما المجموعة الثالثة فهي ملاك الأراضي وهم الذين يمتلكون الأراضي الزراعية ويستأجرونها للرأسماليين.²

_ أما بالنسبة للنظريات النيوكلاسيكية في إطار نظريات النمو الاقتصادي فيمكن التطرق إليها بصفة عامة فيما يلي:

وجد أنه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد،

¹ _ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق ، ص 58 .

² _ مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص 58_62 .

وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي ركز رواده على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما كان يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون.

ثم جاء بعد ذلك " ألفريد مارشال " الذي جمع كل من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة، حيث قدم أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي وكذلك استخدام فكرة التوازن بين الأجور والريع والأرباح والفائدة، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة " الوفرات " الخارجية.

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الإدخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، كما يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنجابية الحدية لرأس المال. ومن العوامل الأخرى المشجعة على توسيع الإنتاج نجد: السكان والتكنولوجيا، والتجارة الدولية...، فالتنمية عملية مستمرة وتدرجية وتراكمية.¹

ثانيا : نظريات التنمية الاقتصادية :

1 _ نظرية الدفعة القوية: يرى " بول روزنشتاين " صاحب هذه النظرية أن القضاء على التخلف يحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية ويشبه التنمية بعملية إقلاع الطائرة، فلكي تقلع الطائرة وتتخلص من الجاذبية وتصبح محمولة في الهواء لابد لها من سرعة قوية، وكذلك الاقتصاد المتخلف يحتاج إلى دفعة قوية لينطلق في طريق التنمية.

وهذه الدفعة ضرورية لسببين : _ الدفعة القوية تمكن من إقامة صناعات متكاملة ذات إنتاج

¹ _ مدحت القرشي؛ مرجع سابق، ص62_66 .

ضخم للتصدير وإغلاق الأسواق الخارجية والتغلب بالتالي على ضعف الأسواق في البلدان النامية وضعف القوة الشرائية.

_ إن إقامة الصناعة القوية يحتاج إلى بنية أساسية قوية في: الري والنقل والمواصلات، وهذه لتؤتي ثمارها لابد من إنمائها بدفعة قوية. وهذا بغرض التغلب على معوقات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.¹

2 _ **نظرية النمو المتوازن** : صاغ الأستاذ " نيركسه " نظرية النمو المتوازن، حيث ركز على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتسريع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعة الإستهلاكية التي يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قرار من التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي.

و استراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجيات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة.²

3 _ **نظرية النمو غير المتوازن**: إرتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف " ألبرت هيرشمان "، حيث تطرح هذه النظرية ضرورة التركيز على قطاع إنتاجي مهيمن ومسيطر

¹ _ محمد منير ، حجاب ؛ الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2000، ص 37 .

² _ محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ؛ التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية . الإسكندرية :الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 212 .

ويرى "هيرشمان" أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه، بل يجب التركيز على القطاعات التي تنجم عنها وفرة تساهم في تنمية القطاعات الأخرى فنجاح القطاع المهيمن يساهم في تفعيل النشاطات الإنتاجية الأخرى، ودمجها في العملية الاقتصادية.¹

4 _ **نظرية التبعية:** يرى أنصار هذه النظرية بأن التخلف والتنمية هيكلين جزئيين لنظام إقتصادي عالمي واحد، يقوم على أساس وجود "مركز" يتمثل في البلدان الرأسمالية المتقدمة و"أطراف" تتمثل في البلدان المتخلفة في القارات الثلاث (أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا). وتؤكد أن سعي الأطراف إلى فك ارتباطها "بالمركز" والتخلص من علاقات التبعية شرط لابد منه لضمان سيرها على طريق التنمية.²

المطلب الرابع : أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وسنعرض إلى بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

1_ **زيادة الدخل القومي:** يعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في

¹ _ ناصر يوسف ؛ دينامية التجارة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة الجزائر وماليزيا . بيروت : مركز الحدة العربية ، 2010 ، ص 54_ 55 .

² _ ماهر الشريف ؛ " التنمية الاقتصادية والاجتماعية " . متحصل عليه من :

www.arab.ency.com/index.php ، بتاريخ : 2013/03/11 .

الفصل الأول: _____ الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الراشد

الدول النامية ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها، وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.¹

والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي والمتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. وكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل تكون منخفضة. عموماً يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء.

2_ **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى معيشة أفضل من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم من الصحة والتعليم... الخ، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان بالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات.²

إضافة إلى هذين الهدفين الرئيسيين للتنمية الاقتصادية هناك العديد من الأهداف الأخرى والتي لا تقل أهمية والتي نذكر منها:

¹ _ أمين حسن؛ " ما المقصود بالتنمية الاقتصادية " . منحصل عليه من : www.startimes.com/f_aspx_t3180 ، بتاريخ : 2013/03/21.

² _ أمين، حسن، مرجع سابق .

_ توفير السلع والخدمات والحاجيات المطلوبة للمواطن

- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

- تحقيق الأمن القومي، وتسديد ديون الدولة.

- توفير فرص العمل للمواطنين.

- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للأفراد.¹

¹ _ هشام بويزكارن؛ " التنمية " . متحصل عليه من:

credit.www.sites.hichamonaouizertv/extra ، بتاريخ : 11 / 03 / 2013.

المبحث الثاني : ماهية الحكم الرشيد :

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الرشيد مؤخرا في الخطابات السياسية، وأصبح التعبير عنه كشرط جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي .

المطلب الأول : أسباب ظهور مصطلح الحكم الرشيد :

ظهر مصطلح الحكم الرشيد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح (الحكومة) ليستعمل سنة 1679، في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير"، ثم كمصطلح قانون في سنة 1978، وبناء على هذا الأساس ليس هناك شك في الأصل الفرنسي للكلمة.¹

وقد برز مفهوم الحكم الرشيد إلى الوجود كمصطلح علمي في بداية التسعينات، وقد وضعت كتب صادرة عن العالم الأنجلوسكسوني في ميدان المناقشات الفكرية والنظرية والدراسات الجامعية . فيوجد كتاب " الحكم الحديث " للمفكر "جون كوامن" (1993)، وكتاب " الحكم الديمقراطي "، لكل من (جايمس مارك و جوهان أولسون)، (James Marck و Johan Olsen) وبالموازات دخل مصطلح الحكم الجيد (Good Governance) الإصطلاح الرسمي، وهذا في إطار التغيير الحاصل في شكل وطبيعة دور الدولة.²

نجد أن هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد، فهذا الأخير ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة من جانب دور الحكومة من جهة، وتطورات منهجية

¹ _ عاشور عبد الكريم؛ "دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر" مذكرة ماجستير. تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري _ قسنطينة _، 2010، ص51.

² _ Philippe Moreau Defercer ; La Gouvernance.Deuxieme édition.Paris: Press universitaire de France,2003.p.9

الفصل الأول: _____ الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الراشد

وأكاديمية من جهة أخرى. إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، ثقافية، وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية.¹ وسنتطرق إلى بعض أسباب ظهور الحكم الراشد في الآتي:

_ أولاً: الأسباب السياسية:

- 1_ العولمة، وما تضمنته من: _ تزايد دور المنظمات غير الحكومية.
- _ عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق. _ عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ... الخ.
- 2_ تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في التمسك بالحكم.
- 3_ فشل الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها المتجددة.
- 4_ استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية وغيرها.²

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

- 1_ الأزمة المالية التي واجهت الدولة، وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.
- 2_ الانتقال الأيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، وتبني ثقافة السوق والتنافسية وجعل القطاع الخاص كشريك وليس كخصم.
- 3_ إرتفاع المديونية الخارجية، والتي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدولة.
- 4_ إستشراء ظاهرة الفساد وشيوعها عالمياً وبصفة غير منطقية، نتيجة لغياب آليات المحاسبة والمساءلة والشفافية في تسيير أمور الدولة.

¹ _ سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 4 .

² _ يوسف أزروال؛ " الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق _ دراسة في واقع التجربة الجزائرية _ " .مذكرة لنيل شهادة ماجستير. تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر _ باتنة _، 2009 ، ص 11 .

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية:

1_ ضعف مستوى التنمية البشرية، نتيجة لزيادة مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد .

2_ أزمة البطالة التي لا زالت ترهق كاهل المجتمعات النامية، والتي لم تستطع التخفيف من حدتها.

3_ استمرار تدني المستوى التعليمي ونقشي ظاهرة الأمية وخاصة في الوسط النسوي.

إن مجمل هذه الظروف والمشاكل مجتمعة تعكس درجة فشل الدولة في العالم الثالث في سياساتها التي تتبعها، وذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح يؤمن بالمفاهيم الحديثة للممارسة السياسية مثل: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، واعتماد النزاهة والتنافسية السياسية المشروعة في الآلية الانتخابية... الخ، قد فرضت على الدول النامية أن تفكر في إيجاد مخرج يليق بإصلاح أوضاعها الداخلية من أجل تقديم خدمات ذات نوعية للمواطن، والتغلب على كل المظاهر التي أدت إلى فشلها، متخذة من مفهوم الحكم الراشد كمدخل أساسي ومهم في إدارة منظومة حكمها.¹

المطلب الثاني : الحكم الراشد وخصائصه :

أولاً: تعريف الحكم الراشد : لم تسفر الجهود المختلفة عن الاتفاق حول تعريف محدد ودقيق للحكم الراشد يمكن اعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، وهو ما يتضح أساساً عند التعرض للتعريفات المختلفة المتعلقة به على النحو التالي :

¹ _ يوسف أزوروال؛ مرجع سابق، ص 12.

_ يقدم " البنك الدولي " تعريفا للحكم الراشد استنادا إلى التأثيرات الاقتصادية الكلية لتسيير الموارد العمومية في الدولة، وبذلك " فالبنك الدولي " لا يربط مفهوم الحكم الراشد بجوانب سياسية لأنه يعبر وفقا لهذا التعريف: " الحالة التي من خلالها يتم إدراك الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية " .

_ أما " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فينظر للحكم الراشد على أنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات " .¹

_ كما يقف تعريف " لجنة المساعدات التنموية " مع تعريف " البنك الدولي " بأن " الحكم الراشد يعني: " استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية " .

والحكم الراشد من منظور " التنمية الإنسانية " هو : " الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية، الاجتماعية ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا " .

وفي هذا السياق يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه:

" ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتنظيم الآليات والعمليات، والمؤسسات التي يمكن للمواطنين من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم " .²

¹ _ زهير عبد الكريم الكايد ؛ الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 9_10.

² _ ناجي عبد النور ؛ " دور منظمات المجتمع المدني في تحقي الحكم الراشد في الجزائر " . العدد3. مجلة المفكر. جامعة محمد خيضر _ بسكرة _ ، فيفري 2008 ، ص 107 .

_ استخدم " البنك الدولي " مصطلح الحكم السيئ أو غير الرشيد " Bad Governance " للإشارة إلى بعض السمات لأسلوب الحكم وأهمها: شخصنة السلطة، عدم احترام الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان، انتشار الفساد، ووجود حكومة غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة. وبمنطق المخالفة فإن الحكم الرشيد يتطلب تحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار وتوفير مبدأ الشفافية، ودعم كل من المشاركة وحكم القانون والمساءلة...الخ.¹

_ وفي سنة 1997، استخدم " البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " (UNDP) تعريفاً أكثر شمولاً يعرف " أسلوب الحكم " بأنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم " .

كما وضع التقرير نفسه تعريفاً آخر " للحكم الرشيد " بأنه: " الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الفئات فقراً وضعفاً عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية " .²

¹ _ رابطة توفيق؛ الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية. 2005 ، ص 27 .

² _ United Nation Development programme ; Governance for sustainable human development. New York :UNDP,1997.p.8.

ويرى الدكتور " نادر فرجاني " أن " الحكم الصالح " يعبر عن: " نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الأفراد ويستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع ".
من خلال التعريفات التي سبق ذكرها يظهر لنا الاختلاف في إعطاء تعريف محدد لمفهوم "الحكم الراشد" إلا أن جل الأدبيات تتفق على تعريفه بأنه: " جوهر إدارة الشؤون العامة ".

ثانياً : خصائص الحكم الراشد :

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة، وتختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد إلى آخر، وما يميز هذا النوع من الحكم أن معايير وخصائصه لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص فحسب بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضاً.
ونميز خصائص "الحكم الراشد" كما أورده أدبيات الثقافة الغربية، فمجل المؤسسات الدولية اتفقت على مجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي :

- 1_ الشرعية المؤسساتية .
- 2_ الانتخابات الديمقراطية .
- 3_ احترام وتجسيد حقوق الإنسان .
- 4_ الانفتاح السياسي .
- 5_ الشفافية .
- 6_ الكفاءة الإدارية .
- 7_ حيادية واستقلالية الإدارة (بحيث تقوم وظيفتها على مقياس الجدارة والاستحقاق)¹.
- 9_ التسامح والعدالة .
- 10_ الإنفاق الرشيد .
- 11_ استقلالية القضاء .
- 12_ إعلام مستقل حر ونشيط .
- 13_ غياب الفساد .
- 14_ المساءلة والمحاسبة .

¹ _ وليد خلاف ؛ " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي " . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير . تخصص الديمقراطية والرشادة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2010 ، ص 28 .

وتقدم "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك" (ESCAP) بالتنسيق مع "منظمة الأمم المتحدة"، ثمانية خصائص للحكم كإطار استراتيجي في مجال مكافحة الفساد، التمكين للأقليات، تمثيل مصالح الفئات الضعيفة أو المهمشة في المجتمع في عملية صنع القرار، والاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية تتمثل في التالي:

1_ المشاركة: مشاركة الرجل والمرأة جوهر الحكم الراشد والتي تكون بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثلهم، وهي تحتاج إلى آليات التمكين والتنظيم من خلال حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الآراء.

2_ حكم القانون: يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه يصون حقوق وحريات الأفراد والأقليات وهذا ما يتطلب وجود قضاء مستقل وفعال .

3_ الشفافية: وتعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة، مع ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانية، مع ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة مباشرة ومجانية وتكون سهلة الفهم (في متناول جميع الفئات) .

4_ الاستجابة: المؤسسات والعمليات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (الصالح العام) .

5_ الرؤية الاستراتيجية: يتطلب الحكم الراشد رؤية إستراتيجية واضحة وطويلة الأمد، تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة.

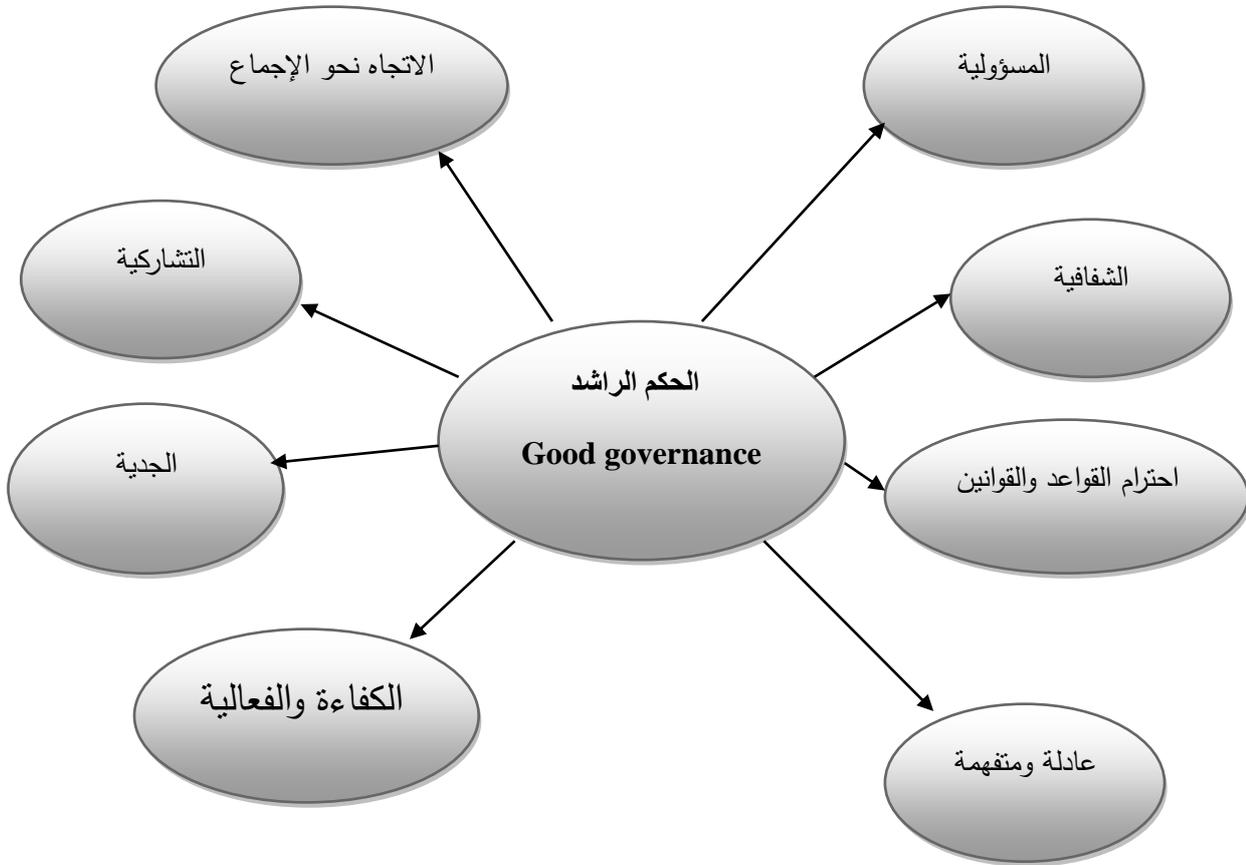
6_ التمكين: فمجتمع الرفاهة _ كهدف _ يتوقف على التأكد بأن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا في المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة والمساواة¹.

7_ الفعالية والكفاءة: الحكم الراشد يعنى بفعالية وكفاءة العمليات والمؤسسات التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع، وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.

¹ _ Economic and social commission for Asia and Pacific ; What is Good Governance. United nation, p.2.

8_ **المساءلة:** فالمساءلة مطلب أساسي في الحكم الرشيد تشمل مسؤولية المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أمام المواطنين، باعتبارهم محور وهدف القرارات والإجراءات المتخذة، والمساءلة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال قاعدة الشفافية وحكم القانون.¹

والشكل رقم (01) يلخص أهم خصائص الحكم الرشيد :



Source :CEA, BAD, UA, « Toure d’horizon dela gouvernance en Afrique Central :recommandation et plan d’action » (qatrième forume poure le development de l’Afrique,adf 4),p.19.

¹ _ Economic and social commission for Asia an the pacific ; Op.Cit : p. 3 .

وعليه يمكن القول أن الحكم الصالح والأسس التي يقوم عليها كوجود مؤسسات مجتمعية قوية يسعى إلى تحقيق الرشادة في الحكم من خلال شبكة من علاقات الضبط والمساءلة وحكم القانون والتشاركية، الأمر الذي يسهل المساءلة بما يضمن احترام المصلحة العامة.

المطلب الثالث : الأسس النظرية للحكم الراشد:

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات، والتي اعتمدها كل من "البنك الدولي" و "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي :

أولاً : الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي:

انطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فإن الأسس النظرية للحكم الراشد تتحدد باعتبارها تشمل:

1_ العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة وعدم الاستقرار والعنف.

_ الرأي والمساءلة: تشمل عدة مؤشرات تقيس عدة جوانب كالحريات السياسية، استقلال الإعلام... الخ.

_ الاستقرار والعنف السياسي : يجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تفويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل عنيفة.¹

2_ قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من: فعالية الحكومة ونوع التشريعات.

¹ _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: نحو الحرية في الوطن العربي. عمان: المطبعة الوطنية، 2005، ص 106 .

_ **فعالية الحكومة:** وتشمل مؤشرات الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية، واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات... الخ.

_ **نوعية التشريعات:** تشمل مقدار التشوّهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئة سياسات متعددة.

3_ احترام المواطنين والدولة، للآليات التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي: ويتكون هذا الأساس من: حكم القانون ومستوى الفساد.

_ **حكم القانون:** يتمثل في مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد القانونية المطبقة.

_ **مستوى الفساد:** الفساد الذي يعرفه " البنك الدولي " بأنه : " استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض المصلحة الخاصة "، ويشمل هذا المقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال، وتحديد الفساد الكبير في المشهد السياسي أو توجه النخبة إلى نهب موارد الدولة.

ثانيا : الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

إن الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمحور أساسا حول التنمية البشرية، والتي من خلال مؤشراتها يتم تصنيف نوع الحكم وقياسه.

ويركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية وهي:¹

1_ أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية.

2_ أن يكون الإنسان حسن الاطلاع.

3_ أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية البشرية للعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع. بيروت : مطبعة كركي، 2004 . ص 12 .

وبالتالي فإنه يجمع بين هذه المقاييس، والتي تتمثل في:

_ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

_ الالتحاق بالمدارس .

_ الإلمام بالقراءة والكتابة . _ مستوى الدخل للأفراد .

المطلب الرابع : فواعل الحكم الراشد :

يتضمن الحكم الراشد ثلاث قطاعات أو مكونات تتمثل في: _ الدولة . _ القطاع الخاص .

_ المجتمع المدني.

أولاً : الدولة : إن الدولة باعتبارها حقيقة تاريخية لا يمكن فهمها إلا من منطلق تطوري

منطقي، ونلمس الجدل القائم بين فقهاء القانون وعلماء السياسة في تحديد مفهوم لها فهناك

من عبر عنها بأنها " نظام قانوني تترابط بداخله أجزاء المجتمع سياسيا "

وهناك من ينظر لها بأنها: " نظام يمثل القوة والسلطة التي يتمتع بها الحاكم ".¹

وفي هذا السياق المطلوب من الدولة كأحد الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد، أن تعمل

على توفر البيئة السياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح بالمشاركة الشعبية وإعطاء

صلاحيات إدارية ومالية مناسبة للهيئات اللامركزية لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية

بين جميع الأطراف الاجتماعية والمؤسسات الرسمية.²

¹ _ صالح زياني ؛ " تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجموعية في الجزائر " . مجلة العلوم الإنسانية . العدد 17 . الجزائر . 2007 . ص 89 .

² _ ليلى لعجال ؛ " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي " . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير . تخصص الديمقراطية والرشادة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2010 ، ص 47 .

والحكم الراشد يحتم على الدول إعادة النظر في دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يلي: _ القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.

_ حاجة المواطنين لمزيد من الاستجابة لاحتياجاتهم من قبل الدولة، فيكون المواطن مشاركا بالأنشطة التي تقوم بها الدولة من خلال لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

_ الضغوط العالمية التي تتحدى كيان الدولة والحكومة.¹

ففي ظل الدولة التي تتواجد فيها عملية التداول على السلطة، وتوفر الديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة وتعمل على خلق بيئة مساعدة، وهذه الوظائف تعنى ب :

_ إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة.

_ تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق .

_ توفير الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية .²

ثانياً: القطاع الخاص: يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف... الخ، وكذا الإطار غير المؤطر في السوق. فالدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فالتنمية البشرية الفعالة تتوقف على خلق فرص

¹ _ زهير عبد الكريم الكايد : مرجع سابق، ص 46 .

² _ ليلي لعجال؛ نفس المرجع السابق، ص 47 .

العمل الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة، من هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن " القطاع الخاص " يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة.

فالعولمة الاقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية، وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخصوصية المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين، إذ أصبح هذا الأخير

الفاعل الأساس في الحياة الاقتصادية.¹

ثالثاً: المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازماً لمفهوم الدولة العصرية بحيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من: أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني ينبغي التركيز على أربعة عناصر هي :
_ الطوعية. _ الاستقلالية.

_ المؤسسية. _ الارتباط بمجموعة من القيم والمفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة..) وعلى هذا الأساس فالمجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات طوعية تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة وتعمل في نطاق ما بين المجتمع والدولة، تسعى لتحقيق الصالح العام والدفاع عن المجتمع ضد تعسفات وتجاوزات الدولة .

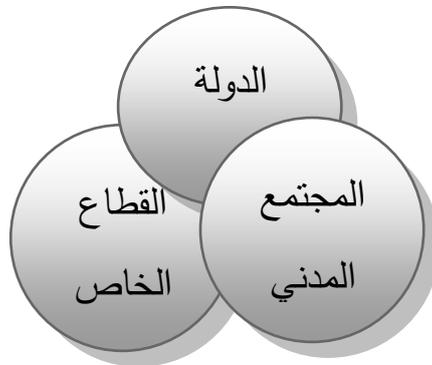
¹ _ الطيب بلوصيف : " الحكم الراشد : المفهوم والمكونات " . مداخلة في ملتقى الديمقراطيات الصاعدة . كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _ ، ماي 2005 ، ص 3 .

الفصل الأول: _____ الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد

ويعرف " لاري دايموند " المجتمع المدني بأنه: " حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة " .

وقد أدى التغير الذي حصل في مفاهيم التنمية التي كانت تركز على المؤشرات الكمية فحسب، إلى التوجه نحو مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة فضلا عن الجوانب الثقافية وغيرها. كل هذا أدى إلى التغير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع شريكا فاعلا للقطاع العمومي في تقديم العديد من الخدمات. وتكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل المجالات ، وذلك بالعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة، والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى، وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطة المحلية والأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة في إطار صنع السياسات العامة وفي إطار المراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع¹.

الشكل رقم (02): الأطراف الفاعلة في الحكم الرشيد



_ المصدر : الأخضر عزي ، غانم جطبي ؛ " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد ". نقلا عن : <http://www.uluminsania.net/>

¹ _ ليلي لعجال ؛ نفس المرجع السابق، ص 49 .

وبالتالي يمكن القول أن الحكم الراشد يقتضي تفاعل وترابط الفواعل الثلاث : الدولة، القطاع الخاص ، المجتمع المدني . فالحكومة تهيب البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على رفع القدرة الاقتصادية للدولة وزيادة دخل الأفراد وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي، في حين يهيب المجتمع المدني البيئة التفاعلية بين الإطار الحكومي والمجتمع.

المطلب الخامس : مقارنة الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية:

يتم من خلال هذا المطلب محاولة تقديم مقارنة نظرية حول الرؤية العامة للعلاقة المفترضة بين الديمقراطية والحكم الراشد أو بعبارة أخرى الحكم الراشد الديمقراطي كتصور حول مستقبل التنمية والدمقرطة وفق توجهات كونية راهنة مدعومة من القوى الليبرالية التنظيرية من جهة والفعلية المتمثلة في القوى الدولية .

في هذا السياق يمكن الحديث عن علاقة الحكم الراشد بالتنمية وبالديمقراطية من زاوية تقديم تصور للديمقراطية يستجيب لمنطلقات المشاركة والشفافية والمساءلة، كمكونات للحكم الراشد والتي تشكل مجتمعة ما يعرف بالتركيز على محوريات الإنسان، والسعي لتحسين نوعية الحياة في سياق نمذجة منطلقات الديمقراطية والحكم الراشد.

1 _ علاقة الحكم الراشد والديمقراطية بالتنمية:

تشير العديد من الدراسات إلى ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطوير مفاهيم جديدة للتنمية من حيث الانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية، ويعود السبب في ذلك إلى النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يتوافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان ¹.

¹ _ كريم، حسن؛ " مفهوم الحكم الصالح " . مقال في كتاب : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالسكندرية. 2006، ص 98 .

فالتنمية من وجهة النظر هذه عملية مترابطة على كل مستويات النشاط السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي...، حيث تستند هذه العملية على منهجية تكاملية تقوم على العدالة في التوزيع والمشاركة، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى. ويذهب بعض الدارسين إلى القول أن ربط مفهوم الحكم الصالح بمفهوم التنمية البشرية الذي بدأ "البرنامج الإنمائي" بإصدارها منذ عام 1990، على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محوريات الإنسان في العملية التنموية، حيث تصبح من مسؤوليات الحكم الراشد التأكد من مدى تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة. ثم إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تسعى لإرساء نظام اجتماعي عادل، أي رفع القدرة البشرية عبر تعميق المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئة الهشة والمهمشة في المجتمع وتوسيع خياراتها وإمكاناتها.

وعلى الرغم من تعدد الجزم على وجود علاقة حتمية أو شرطية ما بين الديمقراطية والتنمية، إلا أنه قد أثبتت بعض التجارب حصول التنمية بدرجات متفاوتة في ظل أنظمة تسلطية. وإن مفهوم التنمية المستدامة هنا تتضمن أبعاد ثلاث وهي؛ _ **وطنية**: من حيث شمولها لمختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق. _ **عالمية**: من حيث التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية. _ **زمنية**: من خلال حماية مصالح الأجيال الحالية واللاحقة. وهي أيضا تتطلب مشاركة المواطنين في عملياتها من حيث استنادها إلى منطلقات التمكين للمواطنين ولاسيما الفقراء والمهمشين منهم وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع على حقوقهم.¹

¹ _ كريم حسن؛ نفس المرجع السابق، ص 99.

فمن منظور الحكم الرشيد الديمقراطي في ظل استدامة التنمية تطرح قضية تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم عبر تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها بالانتخابات العامة الدورية والنزاهة لمؤسسات الحكم وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها ، وضمان حرية العمل النقابي واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني.

فالحكم الرشيد الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يتميز بجملة من المحددات الموضوعية في إطار المعايير السالفة الذكر في حين الحكم السيئ هو ذلك الحكم الذي يغيب فيه الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة وتتغلب فيه المصلحة الخاصة على العامة من خلال الانتشار الفادح لمظاهر الفساد.¹

2_ الديمقراطية ومكافحة الفساد في إطار الحكم الرشيد :

يشدد دارسي التنمية من منظور الحكم الرشيد على ضرورة عدم تجاهل أو إهمال المشكلات التنموية الرئيسية والتي تبرز قضايا الفقر والبطالة من خلال التسليم بأن النمو الاقتصادي وحده كفيلاً بإيجاد الحلول المناسبة لذلك...، وهذا ما عمدت إليه العديد من دول العالم الثالث على التسليم به، فلا إهمال القضايا الاجتماعية آثار سلبية بعيدة المدى لكون أن عدم المبالاة بمظاهر سوء التغذية ومسائل قطاعي الصحة والتربية، وتشوه قاعدة النمو وغيرها من الملامح التي تنفر الاستثمار وتعيق التطور التكنولوجي. لذلك فمن الضروري العمل على إرساء قاعدة إدارة فعالة لمثل هذه المعضلات تتعزز بمشاركة واسعة لقطاعات

¹ _ كريم حسن؛ نفس المرجع، ص 100.

كبيرة من المواطنين في عمليات التنمية وبخاصة أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. وكل هذا يتحقق في ظل تعاون وتضافر جهود ثلاث قطاعات مهمة وهي الدولة والسوق والمجتمع المدني، وتحقيق عدالة أكبر بين المجال الاجتماعي والاقتصادي في توزيع الثروة ...

ولعل محاولة تتبع دور الديمقراطية في تجسيد الحكم الرشيد من خلال هذه الزاوية في علاقة كل من الديمقراطية بالتنمية والحكم الرشيد تقود إلى ضرورة إبراز مسألة مركزية في ترسيخ قيم الحكم الرشيد وأسس الموضوعية لإرساء قواعد سليمة للتنمية الإنسانية المستدامة ألا وهي مسألة دور الديمقراطية في مكافحة الفساد، تلك الديمقراطية التي تتيح قدرا كبيرا من فعالية مؤسسات الدولة المتعاونة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي ينشئها الأفراد وينضمون إليها طواعية للدفاع عن مصالحهم. لأن غياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة أدى إلى ما يمكن تسميته بإحباط المساعي التنموية أو بعبارة أخرى إخفاق سياسات التنمية المتبعة في العديد من دول العالم الثالث.¹

والديمقراطية كآلية حكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على تضيق دائرة الفساد الذي تغلغل ليشمل أنظمة المال والحكم على حد سواء، حيث سيظل محاصرا في ظل الأنظمة الديمقراطية أكثر من أي نظام آخر تعرفه الدولة، كون الأنظمة الديمقراطية توفر قدرا كبيرا من الرقابة والمحاسبة والشفافية وحرية نشر البيانات وتعبئة الرأي العام ضد الظاهرة

كما أنها كمنظومة تشمل توافر دستور تعاقدي يتيح للشعب حق تفويض من ينوبه في انتقاء

¹ _ كريم حسن ؛ نفس المرجع السابق ، ص 99 .

الفصل الأول: _____ الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الراشد

السياسات الناجمة والتعبير عن تطلعاته، وتعددية سياسية تضمن قدرا من التنافس الحزبي على صياغة البرامج في إطار إنتخابات حرة ونزيهة ودورية، فيما تمارس الأقلية في البرلمان دورها الرقابي والمحاسبي لأداء الحكومة وتراقب مدى تقيدها بالدستور في ظل نظام قضائي نزيه يحقق العدالة، ويصون الحريات الأساسية والتي تكفل حرية التعبير والنشر والصحافة وتشكيل الجمعيات ... الخ.¹

¹ _ إسماعيل شطي؛ " الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح". مقال في كتاب : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. نفس المرجع السابق، ص 455 .

الخلاصة والاستنتاجات :

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى النتائج التالية :

_ التنمية هي عمل واعي وموجه، بحيث تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم، وتشمل العديد من الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية... الخ.

_ تهدف التنمية إلى توفير الحياة الكريمة وهذا في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر كل المتطلبات الضرورية للحياة.

_ إن الحكم الراشد يقوم على فكرة الشراكة في تسيير الشؤون العامة، حيث أصبحت تتجاوز الإطار التقليدي المحصور بمؤسسات الدولة والقطاع العام، لتتضم إليها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل أساسية لا يمكن تجاهلها في عمليات رسم السياسات بما يحقق الفعالية والكفاءة .

_ تسمح الديمقراطية بتوفير الجو الملائم الذي يساعد على تجسيد أسس الحكم الراشد، حيث تكفل المراقبة والشفافية للموارد المادية والبشرية، والمشاركة الفعلية لممثلي الشعب ومؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، وتقوية العلاقات بين الحكومة ومواطنيها.

_ جاء الحكم الراشد في سياق البحث عن آلية بديلة لتحقيق التنمية، فالتنمية تتطلب توفير بيئة حقوقية جيدة تعمل على تقوية مختلف المؤسسات والآليات المدافعة عن حقوق الإنسان عبر حكم راشد فعال على مستوى برامج التسيير العمومي لمواجهة المشاكل فالعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية تطرح مفهوم الديمقراطية كشرط أساسي لكليهما، نظرا لما تتضمنه من

قيم الاعتراف بالتمثيل السياسي، الشفافية والمساءلة... الخ.

الفصل الثاني

الأطر السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في

الدول العربية .

تمهيد :

بعد مرور ما يزيد عن خمسة عقود من الزمن على استقلال عدد كبير من الدول العربية وبعد ظهور النفط كمادة مهمة في الاقتصاد الوطني لعدد كبير من الدول العربية وفي الأسواق العالمية، وانتهاء الحرب الباردة وظهور العولمة التي فرضت نفسها على العالم. شهد العالم إثر كل هذه التغيرات، تطورات عديدة أدت إلى توسع كبير في الاقتصاد العالمي وتغيرات جذرية في المعتقدات السياسية والاقتصادية، كما أدت إلى تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية والسياسية للعديد من دول العالم.

أما في البلدان العربية، فإن القليل من هذه السياسات الاقتصادية والسياسية تم تعديلها، والقليل فقط من برامج التنمية الاقتصادية والسياسة أعلنت عن نجاحها، وهو ما لا يلي طموحات التقدم الذي تسعى إليه المنطقة، وتطمح إليه شعوبها. فالاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات مثل الأجهزة والمعدات والأدوية، والمواد الغذائية الأساسية (كالقمح والشعير...)، ما تزال ناقصة نقصا حادا يجبر الدول العربية على استيرادها من الخارج، ويجعل منها دول غير قادرة على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي.

فالدول العربية على الرغم من امتلاكها لمختلف المواد سواء الطبيعية أو البشرية وغيرها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا يعود إلى غياب البيئة السليمة للتنمية الاقتصادية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم، وهذا الفصل سيتناول الأثر السياسية الواجب توفرها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

المبحث الأول: واقع الدول العربية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي:

يتناول هذا المبحث المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تتميز بها هذه الأرض و التي تتجاوز مساحتها 14 مليون كم²، والتي يقطنها أكثر من 350 مليون ساكن من سكان العالم. يمتد الوطن العربي جغرافيا في أهم مناطق العالم استراتيجيا، من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع (المغرب العربي) إلى الخليج العربي شرقا، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا وبحر الأبيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته 14.291.469 كم²، أي نسبة 10.2% من اليابسة يشمل على 22 دولة عربية 10 منها في إفريقيا بنسبة 72.45% من المساحة. و 12 دولة منها في آسيا بنسبة 27.55% من مساحتها،¹ وسنتناول كل من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية فيما يلي :

المطلب الأول: البنية الاقتصادية للدول العربية :

1-الموارد و الإمكانيات الاقتصادية للدول العربية:

تتحكم المواد الاقتصادية إلى حد بعيد في سياسات الدول على الصعيدين بين الداخل و الخارج، كما أن شرعية النظام السياسي في الداخل تتوقف على قدرته على استيعاب مطالب القوى و الفئات الاجتماعية المختلفة.

¹ _ "جغرافية الوطن العربي" متحصل عليه من : www.arab.geografers.net/vb/showghred.php?t=2607 ، بتاريخ : 2013/03/25.

و في النطاق العربي نجد أن الدولة العربية تنتوع مواردها وإمكانياتها الاقتصادية ، فمنها الدولة النفطية التي تعتمد على الموارد النفطية في اقتصادها كالعراق و الجزائر و الكويت... وهناك دول عربية تعتمد على الجانب الزراعي كالسودان ومصر...¹

وسنقوم بتناول هذه الموارد والإمكانيات للدول العربية بشيء من التفصيل كما يلي:

_ موارد الطاقة و النفط: يعد النفط واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، ومن أهم السلع في الأسواق العالمية، وتحرس جميع الدول و في مقدمتها الدول الصناعية على استمرار ضخه و استقرار أسعاره و يمثل قطاع النفط و الطاقة المصدر الأساسي للدخل في الاقتصاديات العربية، فمعظم الدول العربية و خاصة المنتجة له تعتمد على صادراتها من النفط باعتبارها مصدر العملة الأجنبية القابلة للصرف .

المجال الزراعي:

الأراضي الزراعية: تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.4 مليار هكتار، و تبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، تشكل حوالي 34.9 % من المساحة القابلة للزراعة و قد شكلت مساحة الزراعة المطرية حوالي 51.4% من إجمالي الأراضي المزروعة. وتتوزع التركيبة المحصولية في المتوسط بين الحبوب 60% والخضروات، الفواكه و البذور الزيتية 13% و قدرت مساحة الأراضي المطرية بـ 2.7 % نظرا لتحسن سقوط الإمطار خلال العام 2010، وقد تركزت الزراعة في العديد من الدول العربية الزراعية كالمغرب و سوريا بنسبة 3% وفي العراق و تونس و الجزائر والسودان بنسبة 2.5% .

¹ _ جميل مطر ، علي الدين هلال؛ النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية . ط 7 . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.2001، ص45 .

3-الموارد المائية: تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من حيث تردي متوسط الفرد من المياه مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في الكثير من المناطق.

وتقدر الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حوالي 266 مليار م³ سنويا، تتكون من المصادر التقليدية (الأمطار و المياه السطحية و الجوفية) و المصادر غير التقليدية التي تتكون من مياه التنقية (إعادة الاستخراج) ومياه التحلية .

4-الثروة الحيوانية و السمكية في الدول العربية :

بالنسبة للثروة الحيوانية تتميز نظم تربيتها في الدول العربية بالتنوع , حيث يغلب نظام الرعي المتنقل و ينتشر في الدول العربية على نطاق واسع تربية الدواجن ضمن مشروعات تطبيق أنظمة الإنتاج الدجيني. أما بالنسبة للثروة السمكية فالوطن العربي يزخر بثروة سمكية متنوعة، حيث يبلغ طول السواحل البحرية للدول العربية حوالي 23 ألف كم، بالإضافة إلى المسطحات المائية الداخلية التي تقدر مساحتها بحوالي 7 مليون هكتار .¹

2- التطورات الاقتصادية في الدول العربية:

بما أننا لا نستطيع اشتمال كل التطورات في الاقتصاد الكلي للدول العربية فإننا سنقتصر

على تناول التطورات في كل من قطاع الزراعة و الصناعة و قطاع النفط كما يلي :

¹ _ صندوق النقد العربي ؛ " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ". الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد الدولي، 2011 ، ص ص ، 47 - 62 .

الزراعة: بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار في عام 2009 . أي بزيادة نسبتها 10% و يعود النمو في الناتج الزراعي في جزء كبير إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول الزراعية الرئيسية مثل "مصر، السودان، و ذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية و تطبيق القوانين المشجعة على التصدير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في عام 2010 حوالي 361 مليار دولار محققا بذلك نمو قدره 7.1%¹.

الصناعة: سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمو بنسبة تقدر بحوالي 27% في عام 2010 مقارنة مع معدل انكماش 30.3% في عام 2009. و يرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية للدول العربية إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع مستوى أسعاره خلال عام 2010.

وفي جانب التطورات الصناعية الإستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا والجزائر قائمة الدول العربية من حيث طاقاته الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث بلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10% من الفوسفات. وبالنسبة للتطور في الصناعات التحويلية فقد بلغ عدد مصانع الاسمنت في الدول العربية 168 مصنعا بحوالي 6% من الإنتاج العالمي للاسمنت.

النفط و الطاقة: حققت سوق النفط العالمية حالة من التوازن في عام 2010، تميزت بارتفاع أسعار النفط مجددا مع الاستقرار النسبي ، حيث شهدت سنة 2010 زيادة طفيفة

¹ _ التقرير الاقتصادي العربي الموحد : مرجع سابق، ص 06.

في الاحتياطات المؤكدة من النفط و الغاز الطبيعي في العالم، وقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي **1.6** مليون برميل في اليوم و قد شهدت المعدلات السنوية لأسعار النفط المصدر في الدول العربية ارتفاعا في مستوياتها خلال عام **2010** بنسب متفاوتة تتراوح بين حوالي **25%** و **29%** مما أدى إلى الزيادة الملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أنها بلغت حوالي **491.5** مليار دولار في عام **2010**، بالمقارنة مع **389.5** مليار دولار في عام **2006** أي بزيادة نسبتها **26.2%**¹.

_ التطورات المالية:

شهد الوضع المالي لمعظم الدول العربية تحسنا كبيرا بعد أن أثرت الأزمة المالية العالمية في تراجعها بشكل كبير في سنة **2009** ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية العربية بارتفاع أسعار النفط الخام كما أدى تحسن وتيرة النشاطات الاقتصادية في معظم الدول العربية في عام **2010** إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية مما ساهم في تحسين الوضع المالي . فقد نمت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة **18.9%** سنة **2010** لتبلغ **712.1** مليار دولار أما في جانب الإنفاق فقد ارتفع الإنفاق العام بنسبة **2.7%** عام **2010** ليبلغ قرابة **691.6** مليار دولار وتمخض عن التطورات في جانب الإيرادات والإنفاقات العامة تحول العجز المالي الكلي للدول العربية كمجموعة والتي يبلغ **74** مليار دولار في عام **2009**، إلى فائض مالي كلي بمقدار **20.6**

¹ _ التقرير الاقتصادي الموحد : نفس المرجع السابق ، ص ص 7، 9 .

مليار في عام 2010، نجم أساساً عن الفوائض التي سجلتها الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام و الغاز الطبيعي، أما بالنسبة للدول غير النفطية في رأينا مازالت بعض الدول العربية تعاني من عجز مالي جاري في مالىتها العامة.¹

المطلب الثاني : الجانب الاجتماعي للدول العربية :

يتوافق الواقع الاجتماعي لأي دولة من دول العالم مع بيئتها وإمكانياتها، حيث إن البيئة الاجتماعية تعكس لنا مدى فاعلية السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة من أجل تلبية رغبات ومطالب مختلف الفئات المجتمعية داخلها، وهذا ما سنحاول استكشافه في الدول العربية من خلال البيئة الاجتماعية لهاته الدول وذلك لإبراز مدى تأثير الاقتصاديات العربية في الحياة الاجتماعية ذلك أن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق رغبات الأفراد وتحسين مستواهم المعيشي والتعليمي وغيره .

السكان: يقدر عدد إجمالي سكان الدول العربية في عام 2010 بحوالي 355 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عما كان عليه في سنة 2009، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.6% ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية . وقد سجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في عام 2010، حيث بلغ حوالي 8.1% تلتها عمان بحوالي 7.6% ثم العراق بحوالي 4.1%، و يزيد معدل النمو السكاني حوالي 3%

¹ _ الاقتصاد العربي الموحد : مرجع سابق ، ص 18 .

في كل من جيبوتي، السعودية، ليبيا، السودان وقطر.¹

_ التعليم والبحث والتطوير: وهنا يمكن التركيز على المستوى التعليمي للأفراد، وكذا أهمية البحث والتطوير لما لهما من آثار كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، إلا أننا نلاحظ تدهورا في المستوى التعليمي، ومستوى البحث العلمي في الوطن العربي إذ أن الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولم يتعلموا القراءة ولا الكتابة (الأميين) تبلغ نسبتهم 40% من السكان البالغين في الوطن العربي وتتفاوت هذه النسبة بين 71% كما في اليمن، و9% في الأردن.

_ أما في مجال البحث العلمي: والذي هو عصب التقدم الاجتماعي والاقتصادي حيث تم دخول كافة مجالات التصنيع وإنتاج السلع إلى مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، يلاحظ أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة في مجتمعات العالم من خلال مجموعة مؤشرات منها: معدل الإنفاق على البحث العلمي، وعدد براءات الاختراع، وحقوق التصنيع... الخ.

_ البطالة: تعد البطالة من الظواهر المنفشية في الوطن العربي، وذلك بسبب ضعف البنية الاقتصادية للدول العربية مما أدى إلى تراجع معدات التشغيل وتنقش البطالة بصورة خاصة في فئات الشباب وتصل معدلات البطالة إلى ضعف مستوياتها بين الذكور وذلك على الرغم من معدلات النمو في فرص التشغيل إذ بلغ 2.5% خلال المدة من 1995_2002،

¹ _ التقرير الاقتصادي العربي الموحد : نفس المرجع السابق ، ص 4 .

ولكنه لم يتماشى مع العرض من العمالة البالغ 3.4% خلال نفس المدة، وهذا ما ينعكس سلباً على الحالة الاجتماعية ويؤدي إلى انتشار الفقر وانخفاض المستوى المعيشي.

الفقر: ويشكل الفقر تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية في الوطن العربي مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً، وكذلك وضع الآليات للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات إحصائية تقيس الفقر في المناطق العربية والمؤشرات المرتبطة بالفقر، مثل: معدلات الأمية، ونسبة المساهمة في قوة العمل، تشير إلى عمق هذه الظاهرة في الدول العربية.

لا بد من الإشارة إلى أن أي اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر، ولكن اتساع تلك الظاهرة هو الأمر الأكثر صعوبة، إذ يرتبط ذلك بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. فنجد أهم السياسات الاقتصادية المسببة للفقر هي تلك السياسات الاقتصادية الموجهة إلى صالح طبقة معينة مما يخلق عدم التوازن بين طبقات المجتمع، وعدم العدالة في توزيع الثروات ويمكن الإشارة إلى أن هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مدى فاعلية السياسات الاقتصادية في الدولة والتي تسعى من خلالها الدولة لتحقيق متطلبات ورغبات الأفراد من بينها المستوى الصحي للفرد، نسبة مساهمة المرأة في الاقتصاد... الخ.¹ ولكن نعود ونقول أنه من خلال ما سبق الإشارة إليه فإن الدول العربية وما تزخر به من إمكانيات وموارد اقتصادية سواء كانت من ناحية الموارد الطاقوية كالنفط والغاز، أو من ناحية الموارد

¹ _ فارس رشيد البياتي : " التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي ". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد ، عمان ، 2008 ، ص 31 ، 38 .

الطبيعية الأخرى كالأراضي الزراعية الواسعة وتنوع الغطاء النباتي والحيواني وهذا ما يشير إلى أن الدول العربية تعتبر من أكثر دول العالم غنىً بالإمكانيات والموارد التي تسمح لها بأن تكون من أقوى الدول اقتصاداً في العالم غير أنها لم تستطع تحقيق السياسات التنموية المرغوبة من قبل أفراد المجتمع العربي، وهذا ما يحيلنا إلى إعادة النظر في الاقتصاديات العربية وطرح تساؤل عن أسباب عدم تحقيق الدول العربية للتنمية الاقتصادية فبالرغم من توفر الموارد والإمكانيات الاقتصادية لم تحقق هذه الدول تنمية اقتصادية منشودة. وعليه يمكن القول بأن العبرة ليست بالإمكانيات، وإنما هي بالقدرة على تسيير وتوظيف هذه الموارد من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية وهذا ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجود نظام الحكم.

المطلب الثالث: الواقع السياسي في الدول العربية :

إذا ما تم الرجوع إلى الواقع العربي بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية نجد أن القليل جداً من برامج التنمية أعلن نجاحه، فالعديد من الطموحات والمشروعات لم يتحقق منها إلا القليل ، وهو ما لا يلبي طموحات التطور التي تحتاجه المنطقة و تطمح إليه الشعوب العربية .¹ فالدول العربية تشهد تخلفاً على مختلف المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ...، هذا ما يدفعنا إلى الرجوع للعملية السياسية القائمة في الدول العربية و التي هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية و الثقافة السياسية السائدة ، ومن خلال الأبنية و

¹ _ محمد الهادي صالح الأسود؛ الوضع الاقتصادي الراهن للدول العربية : مشكلات التنمية في البلدان وأثر الديون الخارجية في تفاقمها. ليبيا : مجلس الثقافة العام، 2006، ص81.

المؤسسات القائمة في الدول العربية و التي هي المسؤولة عن تسير الموارد و الإمكانيات المختلفة سواء كانت مادية، بشرية، طبيعية...الخ.

ومن أسباب هذا التخلف أن الاقتصاد العربي واقع تحت سيطرة حكومات وأنظمة لا تسعى إلى تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها داخل الدول العربية، بل هي تسعى فقط لتحقيق المصالح الخاصة فنحن نجد أن أغلب النظم العربية تعرف تدخل الجيش في الحكم وتركيز السلطة في يد الطبقة الحاكمة والأخذ بنظام الحزب الواحد (الحاكم)¹. ومما زاد الطين بلة، أن هذه النخب الحاكمة تعمل على ترسيخ التسلطية السياسية في الوطن العربي من خلال استغلال المقومات الاقتصادية لتلك الدول العربية . فالاقتصاد في الدول العربية يعرف تدخلا كبيرا للدولة، حيث أن الدولة تهيمن على الاقتصاد وهذه الهيمنة أدت إلى تعاضد دور الدولة وتمكينها من إحكام سيطرتها على المجتمع، حيث أصبحت قادرة على استتباع مختلف فئاته و الحيلولة دون بروز أي قوى أو تيارات فاعلة وقادرة على التحرك وممارسة النشاطات السياسية باستقلالها عن الدولة، خاصة مع تمدد أجهزتها الأمنية و البيروقراطية والإعلامية².

وهو الأمر الذي أدى إلى تكريس ظاهرة الدولة التسلطية التي سيطرت على المجتمع بل جعلت منه امتدادا لها مما حال دون نشوء و تبلور مجتمع مدني مستقل يعمل في إطار من

¹ _ إبراهيم البدوي، سمير المقدسي؛ تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 81 .

² _ نفس المرجع السابق ، ص 82، 83 .

الحرية و الاستقلالية عن الدولة . فالمجتمع المدني كما يشار إليه " فهو يعبر عن مجموعة من التنظيمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية، تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى " .

فمنظمات " المجتمع المدني " في " الدول العربية " تعاني من درجة متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها، بدءا من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مرورا بتوجيه نشاطاتها و تعيين بعض ممثليها في منظمات المجتمع المدني لهذا الغرض، وانتهاء بتجميد عملها وأحيانا بحلها و تعقيد نشاطها.

و هذا ما خلق " ثقافة سياسية سلبية " و ضيقة خاصة بما يتعلق بالمشاركة السياسية التي تعبر عن " النشاطات التي يقوم بها الأفراد و المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية " .¹

فالمجتمع السياسي في غالبية الدول العربية تتصف بالشكلية والموسمية وعدم الفعالية ، إذ أن القرارات السياسية عادة ما تتخذ من قبل " النخب الحاكمة " و تترك للجماهير العربية مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج مسبقا، و هذا نتيجة لعدم وجود تعددية سياسية تقر بالاختلاف و التنوع وتسمح بقيام المعارضة الحزبية في " العملية السياسية " فكما نعلم أن الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي،

¹ _ علي الدين هلال، نيفن مسعد؛ النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير. ط 5 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. 2010، ص178 .

فهي توفر قنوات للمشاركة و التعبير عن الرأي، و هي تجمع المصالح وتقوم بتعبئتها. كما أنها أداة من أدوات التنمية و التجنيد السياسيين، كما أنها تعمل على المساهمة في إصباح الشرعية على نظام الحكم.

لكن من المفارقة أن السلوك الفعلي للجماهير العربية شيء ومشاعرها شيء آخر ، بمعنى أن الجماهير قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها، وهي قد تشارك لا تعبيراً عن نوع من الوعي السياسي إنما مقابل تلقيها خدمات معينة من المرشحين بحيث تصبح المشاركة في هذا الحال بمثابة التزييف للوعي السياسي.¹

ومن خلال التطرق للأوضاع السياسية الغالبة في " الدول العربية " يمكن القول أن هذه الأوضاع قد كرست تخلفاً على مستوى حقوق الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... (حريات، كرامة العيش، العدالة في توزيع الموارد، الأمن، التعليم، المشاركة السياسية...)، ومن أسباب هذا التخلف أن " الدول العربية " واقعة تحت أنظمة حكم ذات " طبيعة تسلطية " تسعى للبقاء أطول مدة ممكنة في الحكم و السيطرة على الاقتصاد و الهيمنة على مختلف الموارد وهذا بدوره ما أدى إلى انتشار الفساد بمختلف أنواعه (السياسي ، الاقتصادي...) .

كما أدى إلى " غياب الديمقراطية " التي تكفل حقوق الأفراد، فالإنسان هو مبدأ التنمية و أهدافها و هدفها و تأمين حقوقه المادية بالخصوص، يكرس مفهوم التنمية بمفهومها الديمقراطي الذي يراعي طبيعة الحكم ويعمل على ترشيد السياسة التنموية ، حيث يعمل

¹ _ علي الدين هلال، نيفن مسعد؛ مرجع سابق، ص ص ، 148- 167 .

على مراقبة السياسات للفئات الحاكمة و تصويبها و محاسبتها و ضبطها لما فيه الخير و الصلاح العام، و مراعاة التوزيع العادل بين مختلف فئات المجتمع، وهذا ما أدى إلى طرح منظور تنموي مختلف يراعي مجموعة من الشروط السياسية، كالشفافية، و المساواة و حكم القانون، واستقلال القضاء، و الانفتاح السياسي : وهذه العوامل هي صلب عملية الحكم ولها تأثير كبير على درجة الفاعلية في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني : الأطر السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الحكم الراشد :

تزخر حاليا ساحات الأدبيات المعاصرة للتنمية بالعديد من التحليلات التي تتعلق بمجموعة الشروط السياسية اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة. حيث برزت مفاهيم الشفافية و المساواة و حكم القانون ...، في إطار جودة و طبيعة الحكم ذلك أن إقامة بيئة سليمة تنمية الاقتصادية أمرا لا يمكن فصله عن طبيعة نظام الحكم التي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: المشاركة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية :

تعد " التنمية الاقتصادية " عملية لتوسيع الخيارات، حيث أنها تسعى لتحقيق رغبات الإنسان من قبل الإنسان وذلك من خلال مشاركته الايجابية و الفعالة. فالمشاركة تعتبر أساس الحكم الديمقراطي و خاصة أساسية من خصائص الحكم الراشد. وركيزة أساسية في إطار تفعيل الخيارات الشعبية . من أجل بلوغ التنمية و المشاركة في صنع القرارات و خاصة الاقتصادية منها محور كل عملية داخل الدولة.

و تعرف " المشاركة السياسية " عند " لوسيان باي " بأنها : " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد و الجماعات في الحياة السياسية " ¹.

¹ _ كامل ثامر ؛ " إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ". مجلة المستقبل العربي . العدد . 251.(د،م،ن)،(د،د،ن)، 2000 . ص121 .

و حسب " صمويل هنتنكتون " و " جون نيلسون ": " هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون قصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً منظماً أو عفويًا، متواصلًا أو متقطعًا، سليماً أو عنيفًا، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعالاً " .

و المشاركة الديمقراطية حسب " سعد الدين إبراهيم " هي: " قدرة المواطنين على التعبير و التأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو باختيار ممثلين يفعلون ذلك، فهذه المشاركة تضمن إذا التعبير الحر و إيصال انشغالات و مطالب المواطنين إلى السلطة الحاكمة و تجعل السياسات المتخذة غير مغترية عن المجتمع متلائمة مع تطلعاته " .

و هكذا لا يكون هناك ضرورة لاستعمال العنف لإيصال رغبات الشعب و التعبير عنها و إزالة الاستبداد و الفساد الذي لا مجال له في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي. فالآليات و الضمانات المؤسسية و القانونية هي صمام الأمان الذي يعصم منه ¹.

فالاستقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية و درجة المؤسسة من ناحية أخرى، و التي تضمن " المساواة " بين المواطنين و إقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة . و توزيع المهام على أساس الكفاءة و التفوق و القدرة على الانجاز، و تنمية متخصصة و العمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة .

¹ _ كامل محمد ثامر؛ مرجع سابق، ص 121 .

و تشمل المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار، فهي بالمقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض.¹

حضيت قضية الحريات و الديمقراطية و المشاركة الشعبية باهتمام كبير و متزايد في السنوات الأخيرة، فقد تبين أن التنمية و خاصة الاقتصادية منها لا تتم من منظور مصلحة الأغلبية من سكان الوطن العربي و هم الفقراء و ذوي المداخل المنخفضة، لا لشيء إلا لأن هذه الأغلبية محرومة من التعبير عن مطالبها و مبعدة بصورة أو بأخرى عن مراكز اتخاذ القرار بل وحتى عن مراكز التأثير في القرارات. و هكذا تظافت خبرة البلدان المتقدمة ذات نظم الحكم الديمقراطي مع الدول العربية. لتؤكد على أهمية بعد تحرير الفرد و تحرير المجتمع و المشاركة الشعبية كمدخل لحشد جهود البشر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. و كضمانة لأن تعمل جهود التنمية في صالحهم. و كتأمين ضد انتشار الفساد.²

المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية و خاصة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

أما من وجهة النظر الاقتصادية فهي العملية التي تمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور

¹ _ سعد إسماعيل علي ؛ عولمة الديمقراطية بين المجتمع. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 273 .

² _ إبراهيم العيسوي؛ التنمية في عالم متغير : دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة : دار الشروق ، 2000، ص ص 34-35 .

في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، على إنتاج الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع هذه الأهداف و تحديدها والتعرف على أفضل الوسائل و الأساليب لتحقيقها.¹

و يؤكد كل من " Williamson و Pampel " الصلة بين الديمقراطية التشاركية و السياسات التنموية، بحيث أن كل المجتمع يشارك على حد سواء في العملية الديمقراطية ولذا فإن السياسات الحكومية تكون استجابة للتوزيع غير العادل للمصالح الاجتماعية.²

والمصدر الرئيسي لتوسيع المشاركة السياسية في تحليل " هنتكتون " هو العمليات الاقتصادية و الاجتماعية التي يجلبها التحديث . وأمر التحديث على الاستقرار السياسي يتم من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية و الإحباط الاجتماعي . وفرص الحراك غير السياسي و المشاركة السياسية.

تقوم المؤسسة حسب " هنتكتون " على البناء السياسي للمجتمع التقليدي . حيث تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من المؤسسة . بمعنى أكثر تكيفا و أكثر تعقيدا و أكثر تماسكا وأكثر استقلالاً و هذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث وعلى تكييف نماذج أوسع للمشاركة.³

¹ _ علي بيومي؛ دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2004 ، ص 81 .

² _ Robert J.Franzes ; Political participation : Income distribution and public transfers in developed democracies. University of Michigan : center for Europe. Studies International Institute. 1998.p.8.

³ _ عبد الغفار ، رشاد القسبي ؛ التطور السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة : (د،د،ن)، 2006، ص34

وقد تتعرض المشاركة لأزمات و تبدأ في الظهور عندما تصادف فئات متزايدة من المجتمع تضيقاً في قنوات و فرص المشاركة المتاحة أمامها، إما بفعل التقنية السياسية أو تدهور قدرة المؤسسات على تلبية المطالب بتوسيع قاعدة المشاركة و انغلاق أو انسداد قنوات هذه المشاركة أمام الشعب.

* واقع المشاركة السياسية العربية :

مع تزايد الدعوات للإصلاح في العالم العربي، تنامي بصورة واضحة اهتمامها بمتابعة أوضاعها في مؤشرات الإدارة الرشيدة بقصد تحسين هذه الأوضاع ، حيث قام "معهد البنك الدولي" بوضع قاعدة بيانات لمؤشرات الإدارة الرشيدة غطت خمس فترات تمتد من 1996_2004 يتم تحديثها كل عامين في إطار عدد من المحاور الرئيسة التي يتابعها والتي تشمل محاربة الفساد ، الإصلاح القضائي والإصلاح الاقتصادي، لتحقيق التنمية البشرية.¹

وقد طرح مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة الحكومة كأهم المؤشرات التي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية في الدول العربية. ويقاس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، ويلاحظ من خلال احتساب المؤشر في الدول العربية لعامي 2002-2004 حصول تدني واضح في حجم المشاركة في الدول العربية.

ويبين مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة نمطا مثيرا للاهتمام، فقد حصلت (7) دول من

¹ _ عبد الرحمن، الهيتي نوزاد؛ مرجع سابق .

بين الدول العربية المشمولة على وضع متوسط في عام 2004 مقارنة مع (9) دول في عام 2002 من بين (19) دولة شملها المؤشر لعام 2002. والدول هي بحسب الترتيب الكويت، المغرب، الأردن، البحرين، قطر، لبنان، جيبوتي. وكانت مؤشرات جميع الدول العربية " الأخرى ما بين ضعيف في (8) دول هي : سلطنة عمان، الجزائر، اليمن، الإمارات، مصر، تونس، موريتانيا، فلسطين، وضعيف جدا في (6) دول تمثلت في الصومال، السعودية، العراق، سوريا، ليبيا، السودان .¹

فالدول العربية تقدم نماذج لمعنى محدد للمشاركة حيث تصبح أهميتها و ممارستها و مستوياتها مرتبطة بعمليات التنمية و الاستقرار بالدرجة الأولى في رأي الكثيرين. و يميز بعض الكتاب بين عوامل سيكولوجية أو قيمية و عوامل تنظيمية في قيام و نجاح المشاركة- الأولى تتعلق بقيم كالمساواة و احترام العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة. و الثانية تتعلق بالمؤسسات و بالتعددية و التنافس بين الجماعات المنظمة. وقد يرتبط بهذه العوامل اعتبارات إضافية أخرى كالمستوى التعليمي و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التطور التاريخي للمجتمع...، و يضع " فاينز " شروطا لنجاح المشاركة السياسية الفعالة بواسطة الجماعات منها:

_ حرية كاملة غير مقيدة للتعبير والتجمع والوصول إلى مناصب الحكم.

_ حرية كاملة غير مقيدة للأفراد في تكوين الجماعات.

¹ _ عبد الرحمان الهيبي نوزاد ، نفس المرجع.

_ استجابة تامة للقادة في التعبير الصحيح عن وجهات نظر الجماهير.

_ عضوية كاملة للجماعات فتشمل كل جماعة من تنطبق عليهم شروط العضوية.

فلا يعقل أن تمثل الجماعة عدد محدود من الأفراد، لأن تعبيرها عندئذ سيكون مشوها وكلما

كانت الجماعة في عضويتها أقل تمثيلا و أقل اتساعا، كانت أقل شعبية في تعبيرها عن

المشاركة السياسية.¹

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج العلاقة الترابطية بين الديمقراطية و المشاركة

السياسية تفعيل العملية التنموية و هذا من خلال الديمقراطية ومشاركة جميع الفواعل و

المكونات المجتمعية..، وتعتبر الديمقراطية و المشاركة السياسية من دعائم و ركائز الحكم

الراشد، ومن هنا يمكن استنتاج العلاقة بين الديمقراطية و الحكم الراشد و التنمية حيث أن

الحكم الراشد والديمقراطية يوفران البيئة التي تتطلبها العملية التنموية الفعالة.

وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية و قضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الأفراد

والجماعات و السلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات مع كفالة المساواة أمام القانون

للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم أو في التعرض للعقاب بمقتضى

القوانين السارية، و تتمثل مبادئ حكم القانون في خلق بيئة قانونية عن طريق سلطة قضائية

مستقلة و الذي يعتبر عاملا ضروريا لعملية الديمقراطية و الحكم الجيد و حقوق الإنسان .

¹ _ عبد الغفار القصبي ؛ نفس المرجع السابق، ص ص 31، 30 .

المطلب الثاني : الشفافية والمساءلة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية :

لقد أصبح مصطلح كل من الشفافية والمساءلة من أهم المفاهيم التي تحظى بالاهتمام سواء في المحافل الدولية أو العربية، حيث أصبت من أهم القضايا الدولية وذلك مع زيادة ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي العالمي ، وانفتاح معظم الاقتصاديات العالمية .

وقد اعتبرت الشفافية والمساءلة كمقومات أساسية للحكم الرشيد والذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط التنمية. فكل من الشفافية والمساءلة يعتبر كل واحد منهما كشرط لوجود الآخر فلا شفافية بدون مساءلة ولا مساءلة بدون شفافية حيث لا يمكن أن تتحقق إحداها دون الأخرى. وترتبط الشفافية والمساءلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارهما كآلية لمحاربة الفساد الذي يعتبر ظاهرة قديمة في وجودها، لكنها حديثة من حيث انتشارها الواسع الذي تعدى الحواجز وحدود الدول.¹

وسيتناول مفهوم كل من الشفافية والمساءلة ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد فيما يلي :

1_ المساءلة والشفافية وتحقيق التنمية :

اتفقت الآراء على ضرورة تأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطوير آليات لعلاج مشكلة عدم الرشاد في اتخاذ القرارات من خلال خطوات جديّة ومحددة ، والعمل على مكافحة ظاهرة الفساد بكل صوره ومظاهره في كافة مجالات الحياة لدفع عملية التنمية، ومع

¹ " الفساد والحكم الرشيد " . متحصل عليه من : www.poger.org/publication/financesfighting.corruption.pdf ، بتاريخ: 2013/2/15 .

ظهور الحكم الراشد تزايد الاهتمام بالموضوع من خلال إنشاء العديد من المنظمات والهيئات مثل : منظمة الشفافية الدولية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...، نظرا للآثار السلبية (كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي...)، والتي تكون نتيجة عدم الاستجابة لاحتياجات الأفراد وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التنموية .

* الشفافية والتنمية :

وتعني الشفافية ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص ايجابيات تقديم الخدمات والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة ، خاصة السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم .

_ كذلك تعني الشفافية " الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة ، أو التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح " ¹.

وتلعب الشفافية دورا بارزا وذا أهمية في العملية التنموية، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

1_ تعتبر الشفافية أمرا حيويا بالنسبة للعمليات الحكومية فيما يتعلق بعملية الموازنة والإدارة العامة، والسياسة الضريبية... الخ.

2_ تعتبر الشفافية المالية شرطا أساسيا لسلامة السياسة المالية والاقتصادية، فنشر وثيقة الميزانية الحكومية العامة التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب يضيف الانطباع

الحسن للمواطنين على العمليات الحكومية، وعلى العكس من ذلك فإن الممارسات التي لا

¹ _ " الفساد والحكم الراشد ". نفس المرجع السابق .

تتسم بالشفافية يمكن أن ينتج عنها تبديد للموارد المالية العامة.

3_ من شأن الشفافية المالية تعزيز ثقة المواطنين بحكوماتهم بينما تؤدي الممارسات المالية العامة التي لا تتمتع بالشفافية إلى عدم الاستقرار وسوء تخصيص الموارد وتفاقم ظاهرة عدم المساواة .

من هنا نستطيع القول أن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات ، وأنها تتيح للمعنيين بمصالح معينة، أن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح .¹

* **المساءلة والتنمية** : فهي تتبع من مفهوم " التمثيل الشعبي " ، حيث من منظور المساءلة فان الذين أختيروا للحكم باسم الشعب خاضعون للمساءلة من قبل الشعب على فشلهم وللمكافآت على نجاحهم وهذه المسألة تركز على توفر المعرفة والمعلومات " أي توفر الشفافية " ، كما أنها تتركز على وجود حوافز لتشجيع من يقوم بإدارة الحكم باسم الشعب على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة.

كما وصفت المساءلة بأنها الشرط المسبق الأساسي لمنع إساءة استعمال السلطة ، والتأكد من أن السلطة موجهة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية ويمكن توضيح الأهمية الكبرى للمساءلة فيما يلي :

¹ _ هاني خاسقجي ؛ " الشفافية والمساءلة في الدول العربية" . متحصل عليه من : www.iasj.net/iasj?func=full_text_old.main-paper.pdf ، بتاريخ : 2013/01/23 .

_ قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة بسبب اتساع نطاق مصادر ومحركي المساءلة .

_ تقليل فرص الاتفاقات غير الشرعية بين المجالس المسؤولة والجهات المكلفة بالرقابة .

_ معاونة جهات الرقابة على القيام بعملها على الوجه الصحيح.

_ توشي المسؤولين للمزيد من الحذر والحيطة في أعمالهم طالما أن المساءلة متسعة المصادر .

_ كشف الفساد بطريقة أسرع مما هو معتاد عليه .¹

2_ الشفافية والمساءلة ودورهما في مكافحة الفساد :

لقد تعددت تعريفات ظاهرة الفساد والتي تعتبر من أهم العوائق التي تواجه العملية التنموية، ويعود ذلك إلى سبب الاختلاف في الأفكار والثقافات والتوجهات.

ويعرف البنك الدولي الفساد على أنه : " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص "

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه : " السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق "

كما يمكن تعريف الفساد بأنه : " عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين "

¹ _ علي الصاوي ؛ " ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الإنسانية " . المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية حول الشفافية والمساءلة. عمان : 21-22 مارس 2009 . (د،ذ، ص) .

يتجلى الفساد في العديد من المظاهر والتي نذكر أهمها فيما يلي :

_ الرشوة والسرققة والاختلاس والتزوير .

_ تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات .

_ التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية، وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف

والترقيات.

_ استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة .

_ المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية. بالإضافة إلى العديد

من المظاهر الأخرى التي تكرر ظاهرة الفساد، وهذا ما يعمل على تقويض مقومات التنمية

الاقتصادية ويقف عائقا أمام تحقيق المشاريع وتلبية الاحتياجات العامة للأفراد.¹

وتعد المساءلة والشفافية كأهم الشروط لمكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء

المؤسسات وتقويم هذا الأداء من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات

التشريعية، القضائية أو الجهات المختصة بمكافحة الفساد.²

وتتطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية بالنسبة

للاقتصاد الوطني، ويمكن حصرها في النقاط التالية :

1_ تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة

كفاءة الاقتصاد .

¹ _ علي الصاوي ؛ نفس المرجع السابق .

² _ بوزيد سايج ؛ " سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية " .مجلة الباحث.

الجزائر، عدد اكتوبر 2012 ، ص ص 52_ 58 .

2_ حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظرا إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.

3_ زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمرين إلى التأكد بأن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقهم خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة.

4_ التخفيف من حدة الأزمات حيث أظهرت التجارة الدولية أن عمق الأزمة الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة .

3_ ظاهرة الفساد وآلتي الشفافية والمساءلة في الدول العربية:

_ الفساد في الدول العربية :

هناك عدة مؤسسات على المستوى العالمي تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء وتتمثل أهم مؤشرات ضبط الفساد فيما يلي :

* **مؤشر ضبط الفساد** : وهو مؤشر ذاتي عن إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية ، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة العامة، تتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين -2.5% و $+2.5\%$ والقيم العليا هي الأفضل.

* **مؤشر مدركات الفساد** : ويصدر عن منظمة الشفافية الدولية، ويقاس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجودة في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى 0.0 (الأكثر فسادا)، ويقاس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدولة .¹

¹ _ بوزيد سايج ؛ مرجع سابق ، ص 58 .

وحسب المؤشرات العامة لسنة 2005 للفساد المدرك، والتي حددت النتيجة في مؤشر مدركات درجة الفساد، كما يراها رجال الأعمال والأكاديميين وفقا لتلك المعلومات التي أصدرتها منظمة الشفافية الدولية، فان مؤشر الفساد في بعض الدول العربية يتمثل فيما يلي :

_ فلسطين : تقدمت في الترتيب العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107 وتحسين مؤشر الفساد من 2.5% عام 2004 إلى 2.6% عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي.

_ سلطنة عمان : حافظت على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت مرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المركز 29 في عام 2004 إلى الرتبة 28 في عام 2005.

_ لبنان : لبنان تقدمت 14 مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 ، وتقدمت مرتبة واحدة عربيا، وحسن مؤشر الفساد من 2.7% في عام 2004 إلى نسبة 3.1% في عام 2005 .

قطر : تقدمت 06 مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32، وقدمت مرتبتين عربيا ، وتحسن مؤشر الفساد من 2.5% في عام 2004، إلى نسبة 5.9% في عام 2005 .

أما بخصوص الدول العربية لم يتحسن وضعها في الفترة ذاتها، فأشارت النتائج إلى أن كل من : **السعودية، سوريا، الأردن، الجزائر** بقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف.¹

¹- بوزيد سايج؛ نفس المرجع السابق ، ص 59 .

_ وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها : أشارت المعلومات إلى ليبيا والعراق

وتونس إضافة إلى البحرين، حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعاً في مراتبها عالمياً وعربياً.¹

_ الشفافية والمساءلة في الدول العربية: يرجع سبب انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير في

الدول العربية إلى انعدام الشفافية والمساءلة، وهذا ما أدى إلى إعاقة العملية التنموية .

فالدول العربية قامت ببذل الجهود لتحسين أداء المؤسسات الحكومية والعامّة خاصة في

مجال تقديم الخدمات العامّة بطرق تتسم بالنزاهة والشفافية ورغم كل الإصلاحات الاقتصادية

المتتالية التي قامت بها معظم هذه الدول إلا أن النتائج جاءت مغايرة ولم يتم التوصل إلى

الأداء الاقتصادي المرغوب فيه. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الجوهرية لغياب الشفافية

والمساءلة عن الدول العربية في النقاط التالية :

* أوضاع الممارسات السياسية :

جل الدول العربية تعاني من أنظمتها الحاكمة، التي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروعية

التاريخية، أي عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بنظام الانتخابات

المتبع من طرف الدولة العربية أو نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة

مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقابل مع المعدل العالمي 15%، زد

على ذلك هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية.

* استقلالية الجهاز القضائي: تؤاخذ البلدان العربية على عدم استقلالية الجهاز القضائي

¹ _ بوزيد سايح ؛ نفس المرجع، ص 62.

بها، ولا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.¹

* أدوات المساءلة الخارجية (الإعلام و المجتمع المدني...) :

جل البلدان العربية تضع قيودا على حرية الإعلام و نشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء كانت هذه القيود قانونية، سياسية، معنوية وحتى مالية ومادية) فعدد الجمعيات في الوطن العربي هو حوالي (70 ألف) جمعية ذات طابع غير حكومي و هذا العدد صغير بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدمة.

* النزاعات والاضطرابات السياسية التي تسود العديد من الدول العربية مثل لبنان، فلسطين...

* هشاشة النظم السياسية و الدور المتضخم للدولة التي لا تقبل المعارضة.

* كما يلاحظ إضافة إلى ما سبق انعدام الشفافية والمساءلة في الموازنة العربية بسبب انعدام دقة البيانات الخاصة بالموازنة العامة، حيث أن المواطن قد يكون له من السهولة أن يحصل على البيانات الخاصة ببلده من واقع احدي المنظمات الدولية، بينما في بلده يواجه صعوبة الوصول إليها.²

وعليه فقد أصبح من الضروري القيام بدراسة شاملة ودقيقة من أجل معرفة أسباب فشل العملية التنموية، و يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله، فقد أصبحت طريقة وأسلوب الحكم هي الملام عن الفشل، نظرا لما آلت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

¹ _ هاني خاشقجي : مرجع سابق.

² _ كاوة محمد خرج ؛ " الشفافية والمساءلة في الإصلاح الإداري ". متحصل عليه من : policy.paper.www.cso.effectness.org/img/kedo ، بتاريخ : 2013/01/05.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدول العربية لم تعرف تقدماً في العملية التنموية منذ اضطلاعها بهذه المهمة، وبالرغم من تحقيق نمو اقتصادي كبير على مستوى الإيرادات النفطية إلا أن هذه الزيادة في النمو لم تتوافق مع الحاجيات والمتطلبات الشعبية.

يمكن إرجاع عدم تحقيق الدول العربية لأهدافها التنموية إلى عدم وجود كفاءة وفعالية في تسيير الموارد الاقتصادية من قبل الجهات المسؤولة. فمن الملاحظ أن الدول العربية تعاني من اضطهاد الجهات الحاكمة لمختلف القوى الاجتماعية، حيث أن تدخل الدولة وتحكمها في الاقتصاد الوطني جعلها طرفاً أقوى من التنظيمات الاجتماعية المختلفة، حيث قد تمارس القهر والتضييق على هذه التنظيمات، أو أنها تعمل على ضم هذه القوى لصالحها بحيث تصبح كامتداد للدولة، وهذا ما يؤدي إلى غياب المشاركة السياسية الفعالة والتي تسمح للمواطنين بمسائلة حكوماتهم .

أدت عملية غياب المساءلة إلى استئراء الفساد في الدول العربية بمختلف أشكاله السياسي، المالي، الاقتصادي...، وهذا ما أدى إلى عدم فعالية ميكانيزمات كل من المساءلة والشفافية كأبرز آليتين في القضاء على الفساد.

الفصل الثالث

الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في

الجزائر (1999 - 2007).

تمهيد :

تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا بفضل الموارد الطبيعية، والتركيبية البشرية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ولقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتوفير مناخ مناسب يسمح بقيام حكم رشيد قادر على ترقية وترشيد الأداء التنموي بما يمكن من بلوغ مستويات أحسن من التنمية، حيث أكد الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " أن نجاح عملية التنمية في إفريقيا عامة والجزائر خاصة مرهون بتحسين معايير الحكم الراشد من مشاركة ، شفافية، محاسبة... الخ، وتجديرها الدائم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ.

لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة واقع الحكم الراشد في الجزائر باعتبار أن الحكم الراشد ومن خلال مظاهره المتمثلة في سيادة القانون والمساءلة والشفافية...، يعتبر البيئة الملائمة للحصول على أداء فعال وكفاءة جيدة في إطار تحقيق السياسات والبرامج التنموية المسطرة، ومعرفة وضع الأداء التنموي بها من خلال التعرف على وضعية التنمية عن طريق تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والوقوف على ما آلت إليه انجازات المشاريع التنموية.

المبحث الأول : واقع تفعيل آليات الحكم الراشد في الجزائر :

إن التعرف على واقع الحكم الراشد في الجزائر يقتضي التعرف على تقديراته انطلاقاً من مؤشرات قياسها كمستوى المشاركة، الشفافية، الاستقرار السياسي...، وسنركز في هذا المبحث على بعض هذه المعايير وليس كلها وذلك في إطار ما سمحت به الدراسة.

المطلب الأول : مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر :

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض مؤشرات الحكم الراشد، وسنركز على كل من؛ مؤشر المشاركة السياسية، ومؤشر حكم القانون، ومؤشر الشفافية، ويتجلى ذلك في الآتي :

1_ مؤشر المشاركة السياسية : يفترض هذا المؤشر مجموعة العناصر المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كأساس يشكل قاعدة الممارسة السياسية والتي تنطوي أساساً على التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وكذا احترام حرية التعبير والمعارضة والتعددية السياسية، وكذا احترام الحريات الفردية، وحقوق الإنسان... الخ.¹

وقد حاولت الجزائر أن تتماشى مع هذه الخصائص، ونلاحظ ذلك من خلال طبيعة التحول الذي مس محاور النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينيات والتي نتج عنها دستور (23 فيفري 1989)، فموجب هذا الدستور تم الانتقال من الأحادية إلى التعددية ، كما تم التخلي عن مركزية التخطيط والتنفيذ والإشراف وسيطرة الدولة على الاقتصاد والمؤسسات السياسية ، غير أن هذه التعددية تبقى شكلية ومقيدة .

¹ _ المرصد العربي للانتخابات؛ " الانتخابات التشريعية الجزائرية ". متحصل عليه من : www.intskkhabat.org/look/article?article=2452nrrissue=12، بتاريخ : 2013/03/22.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

فالمشاركة السياسية في الجزائر بقيت محدودة وضيقة، فنجد أن نمط التعبئة يغلب على المشاركة الفعلية والايجابية في الواقع .¹

_ وحسب " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " فان مؤشرات المشاركة السياسية تتضمن مقياسين اثنين هما :

_ مؤشر تصنيفات الحقوق السياسية والمدنية :

حسب هذا المؤشر فان الدولة التي يقع متوسط تصنيفاتها المجمعة للحقوق السياسية والحريات المدنية بين الدرجة 01 و 2,5 تعتبر " كدول حرة " ، وبين 5,5 و 07 " كدول غير حرة " . واعتبارا من العام 2003 صنف الدول التي يقع متوسط تصنيفاتها المجمعة بين 3 و 5 كدول " حرة جزئيا " . وبهذا فإن " الجزائر " وفقا لهذا المعيار فإنها تعد بلدا لا يتمتع بتوفر الحريات لأن معدل التصنيف استقر على القيمة 06 والتي تتراوح بين (5,5 و 07) وبهذا فهي في تصنيف الدول غير الحرة .²

_ **مؤشر حق التعبير** : ويركز هذا المؤشر على كل من : الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، شفافية القوانين...، وتتراوح التقديرات ما بين 2,5- و 2,5+ والقيم العليا هي الأفضل.

¹ _ عامر ضبع؛ " دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين : 1999- 2004 " . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 107 .

² _ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ؛ " مؤشر الحريات السياسية " . متحصل عليه من :

<http://www.undp-pogar.Org/arabic/countries/morestats.asp?ind=17&cid=5&gid=sgid=44> notes

تاريخ الاطلاع : 29 / 02 / 2008 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

وتقدر قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 / 2007 ، ما بين 1.24- و 0.83- وهذا ما يشير إلى أن حرية التعبير في الجزائر لا تزال ضعيفة ومقيدة.¹

وعليه يمكن القول أن واقع المشاركة السياسية في الجزائر يعرف نوعا من العجز والانعدام، وذلك لغياب ثقافة سياسية تسمح بالمشاركة النزيهة للأحزاب السياسية، وكذا نتيجة لضعف المجتمع المدني وعلى رأسه الأحزاب السياسية في القيام بعملية التنشئة السياسية الصحيحة.

2_ سيادة القانون :

إن سيادة القانون باعتبارها شرطا أساسيا لقيام الحكم الراشد فهي تستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد بشكل متساوي ، وتعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات فهي تحمي المواطن من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضده، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة ، لذا يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام ولتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم خصوصا للفقراء .

ويؤكد الكثير من الفقهاء في العلوم السياسية والقانون على أن " الجزائر " بتبنيها المبادئ التي تضمنها دستور 1989 ، المبنية على الديمقراطية واستبعاد كل ما يتعلق بالأحادية

¹ _برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ؛ " مؤشر حق التعبير والمساءلة " . متحصل عليه من :

<http://www.undp-pogar.Org/arabic/countries/morestats.asp?ind=17&cid=5&gid=sgid=44> notes

تاريخ الاطلاع : 29 / 02 / 2013 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

الجامعة واعتناق التعددية السياسية والحزبية ، بأن هذا يعبر عن الرغبة في انتهاج مفهوم جديد لطريقة الحكم القائمة على أسس دولة القانون.¹

لكن في المقابل نجد أن الواقع الفعلي في الجزائر، بعيد كل البعد عن مبدأ سيادة وسمو القانون حيث عملت الجهات الحكومية على تهيئة عوامل بقاء اللاقانون التي أصبحت السمة الرئيسية التي تميز النظام السياسي الجزائري ومن بين هذه العوامل ما يلي :

_ السيطرة شبه المطلقة على الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية من خلال اضطلاعها بمسائل التعيينات والترقيات الخاصة بالقضاة، وكذلك الميزانية الخاصة بالأجهزة القضائية وعدم تمتع القضاء بالإستقلالية الكافية في أداءه لوظيفته .

_ ضعف وهشاشة الثقافة القانونية لدى النخب الحاكمة ولأفراد المجتمع ككل، حيث أصبح الدستور والقانون في مجرى، وما يحدث على المستوى الميداني في مجرى آخر.

_ عدم فعالية القوانين مع بقاء توقيع الجزائر على " العهد الدولي" الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق، وعدم الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والسياسية ، حيث أصبح الفرد في الجزائر يعيش وضعا اجتماعيا متدهورا وحياة لا ترقى إلى المستوى المعيشي الكريم .

¹ _ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية؛ "سيادة القانون" . متحصل من :

<http://www.undf-pogar.org/arabic/governance/ruleoflaw.asp?cid=5&ind=15&gid=2sgid=45> بتاريخ : 2013/ 01 / 29

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

_ عدم مساءلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين المتورطين، بشكل صارم في قضايا الفساد والمساس بأمن الدولة ونهب الممتلكات العامة، كما حدث مع قضية : بنك الخليفة مثلا،

مما يدل على أن أول شخص يتجاوز القانون هو المسؤول قبل المواطن.¹

3 _ مؤشر الشفافية والفساد :

الفساد هذه الظاهرة التي استقطبت اهتمام العالم لما انجر عنها من انتكاسات سلبية أثرت على مستوى التنمية، حيث يرى البعض أن الفساد والحكم الرديء هما وجهان لعملة واحدة. والفساد يعبر عن " جملة من النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك الأسلوب فردي أو جماعي منظم، ومن أشكال الفساد الأساسية الرشوة وسرقة الأموال أو الأملاك العامة ، نقص النزاهة لدى الموظفين ، وانتشار المحسوبية . ويضم مؤشر الشفافية والفساد ما يلي :

_ **مؤشر ضبط الفساد** : وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم، تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس إدراك المفاهيم منها: الفساد بين المسؤولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية ...، تتراوح التقديرات ما بين 2,5- و 2,5+ والقيم العليا هي الأفضل .

¹ _ يوسف أزروال ؛ نفس المرجع السابق ، ص 174.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

وتقدر قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة مابين 2000 / 2007، بقيمة ما بين

-0,75 و -0,39 ، وهذا ما يدل على أن قيمة هذا المؤشر في الجزائر متدهورة.¹

فظاهرة الفساد بكل أشكالها أخذت تتفاقم وتستشري في جميع أجهزة الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، وخير دليل على ذلك الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية ، لأن هذا ينقص من عزم الدولة في استئصال هذه الظاهرة الخطيرة التي تكاد تزعزع كيان الدولة الاقتصادي والأمني والسياسي .

المطلب الثاني : الأداء التنموي في الجزائر:

يعتبر الأداء التنموي محصلة نتائج الأفعال والأدوار التي تقوم بها الدولة في سعيها لتجسيد الاستراتيجيات التنموية المسطرة، أو هو كل ما تم إنجازه فعلا من قبل المؤسسات خلال فترة زمنية معينة مقترنا بما خطط له مسبقا وهذا ما يبرز الجهود التي آلت إليها جهود الدولة لتحسين الأداء التنموي . وسنتناول واقع الصناعة والطاقة والمناجم كمؤشرات اقتصادية ، والبطالة والتعليم والشغل كمؤشرات اجتماعية .

1 _ المؤشرات الاقتصادية :

بعد التحول السياسي والاقتصادي لم تعرف الجزائر التحسن الاقتصادي، فمع بداية سنة **1995**، بلغ النمو الاقتصادي **3.9%** ثم **4%** سنة **1996**، و**5%** سنة **1997**، لكن باستثناء قطاع الصناعة فقد عرف تدهور مستمر ونسب نمو سلبية متأثرا ببرامج الإصلاح والتعديل ، فإن باقي المؤشرات الاقتصادية قد عرفت تحسنا منذ سنة **1995_2000** ،

¹ _ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ؛ " ضبط الفساد " . متحصل عليه من :

<http://www.undp-pogare.org/arabic/countries/indicator.asp.ind16=2&sgid46> ، بتاريخ : 29 / 01 / 2013.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

لتزداد وتيرة هذا التحسن مع بداية الألفية الجديدة لارتباطها خاصة بالمداخل النفطية، إذ عرفت الأخيرة تزييدا مضطربا، فعرف الناتج المحلي الإجمالي النمو بمعدل **4.9%** سنويا، وسنحاول فيما يلي إلقاء نظرة حول قطاع الصناعة والطاقة والمناجم في الجزائر.¹

_ قطاع الصناعة : قامت الدولة في سنة **2000**، بإعادة التنظيم لتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، حيث سمحت للقطاع الصناعي العمومي بفرض سيطرته بنسبة **75%** ، إلا أنه وبسبب الجمود في تسيير هذا القطاع (العمومي) أدى إلى انخفاض الإنتاج للمؤسسات العمومية خارج قطاع المحروقات بقيمة **2.3%** سنة **2000**، هذا ما يؤكد استمرار فشل سياسة إعادة الهيكلة. أما فيما يتعلق بنمو الإنتاج في قطاع الصناعة، فقد عرف تطورا ايجابيا قدره **6.4%** خاصة في الصناعة الغذائية **+11%** ، والالكترونية **+20%**. وفي سنة **2004** سجلت نشاطات القطاع الصناعي العمومي تراجعا بنسبة **-1.04%** ، فقد سجلت أربع فروع نتائج ايجابية وهي : الحديد والصلب، الميكانيك، التعدين، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة والاسمنت، فيما عرفت باقي الفروع تراجعا سلبيا.²

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد حقق زيادة قدرها **3.1%** مما يدل على تباطؤ نشاط هذا القطاع الذي يعود إلى انخفاض نسبة الاستثمارات وكذا الاستيراد المكثف للمنتجات المصنعة، ليواصل هذا القطاع ارتفاعه سنة **2005**، بنسبة نمو قدرت بنسبة

¹ _ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ تقارير الظرف الاقتصادي 2000-2001، الجزائر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص ص 15_21 .

² _ _____؛ تقارير الظرف الاقتصادي 2000-2006 ، الجزائر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص ص 21-44.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

2.8%، أما سنة 2006، فقد شهدت نمو صناعي قدر بنسبة +3% بالنسبة للقطاع الصناعي العام والخاص.¹

ورغم تحسن القطاع الصناعي خلال الفترة الحالية مقارنة بالمعدل المسجل خلال فترة 2001/2005، يبقى الأداء الصناعي متواضعا مما يستدعي تطبيق إستراتيجية صناعية من شأنها الاستجابة لمتطلبات نمو متواصل ودائم وكذا متطلبات المنافسة وتتنوع الاقتصاد.

_ قطاع الطاقة والمناجم : عرف هذا القطاع تطورا في أدائه ابتداء من سنة 2000، حيث شهدت هذه السنة ارتفاعا في مؤشر الإنتاج بهذا القطاع بنسبة 4%، وتعود هذه النتائج إلى ما حققه فرع المحروقات (سونا طراك) وفروعها التي تستحوذ على 95% من الإنتاج القطاعي وكذا ارتفاع سعر برميل النفط ، كما ارتفع عدد الآبار المحفورة بنسبة 76% ، فسجل الإنتاج ارتفاعا قدره 3.6% في سنة 2000، حيث سجل فرع تحويل الغاز ارتفاع قدره 17% كما ارتفع إنتاج معمل التكرير بنسبة 4.7% ، والكهرباء بنسبة 3.2% أما فرع البتروكيمياة سجل زيادة قدرة بنسبة 19.2% ، أما في سنة 2006 فقد قدرت النمو بنسبة 5.8%، في حين شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار البترول مما ساهم في ارتفاع المداخل من العملة الأجنبية والتي تساعد الدولة على القيام بأدوارها على أكمل وجه ممكن.²

¹ _ دون مؤلف؛ " غلة النجاح : الجزائر تترقب جني ثمار أول الموسم " ، متحصل عليه من :

http://www.alarabonline.org/print.asp?fname= data/2007_862.htm ، بتاريخ : 2013/02/16.

² _ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000_2001. مرجع سابق، ص ص 26-39 .

2 _ المؤشرات الاجتماعية :

سيتم تناول هذه المؤشرات على مستوى الأبعاد التالية: البطالة و الشغل ، والتعليم .

* **البطالة والتشغيل** : ترتبط البطالة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأهمها

مدى قدرة الدولة على توفير فرص عمل للقادرين عليه.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول معاناة من البطالة حيث أدى تخلي الدولة عن جزء من دورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى تفاقم مشكلة البطالة ، خاصة مع عمليات التسريح الواسعة التي مست **520 ألف** عامل خلال الفترة ما بين سنة 1994 وسنة 1998 وحدها، ينتمون إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والمؤسسات المحلية وقطاع الخدمات هذا على أثر حل المؤسسات العمومية.¹

وهذا في مقابل الأعداد الكبيرة من الشباب التي تقدر بحوالي **240 ألف** شاب تضاف سنويا إلى سوق العمل في وقت لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل **100 ألف** منصب سنويا،² ما أدى إلى تزايد معدل البطالة الذي انتقل من **12.6%** سنة 1988 ، إلى **29.29%** سنة 1999 ، أي بقيمة مطلقة قدرها 2.427.000 مليون بطال لا يتمتع قرابة

¹ _ خالد حامد؛ " الخصخصة : دراسة سوسيو_ قانونية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد1 . الجزائر : (د،د،ن)،2007،ص73_76 .

² _ محمد سحنون؛ " المؤسسات العمومية الاقتصادية في ظل الإصلاحات "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية . العدد9. باتنة : (د،د،ن)،2004.ص51،52.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

نصفهم بأي تأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي.¹

ولقد عرفت بداية الألفية تراجعاً لمعدل البطالة إلى 28.71% سنة 2000، لتنتقل إلى 15.3% سنة 2005، أي بقيمة أزيد من 1.4% مليون بطل وهذا الرقم يبقى من أعلى معدلات البطالة في الدول العربية وعلى مستوى الدول العربية العالم.²

ويعود انخفاض نسبة البطالة إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في خلق أكثر من 728 ألف منصب شغل بين المرحلة 2001 - 2004، ومختلف الأجهزة التي وفرتها الدولة من أجل مكافحة البطالة وتخفيف الآثار الاجتماعية عن برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي نذكر منها؛

_ عقود ما قبل التشغيل (CPE) . _ المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) . _ الصندوق الوطني لمنحة البطالة . _ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) ... الخ.³

غير أنه ما يؤخذ على هذه البرامج هو أنها لم تقدم حلولاً نهائية لازمة البطالة وإنما قدمت حلولاً مؤقتة قائمة على المعالجة الإحصائية والاجتماعية للبطالة في مقابل إهمالها لعنصر

¹ _ علي حميدوش؛ "التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية_ دراسة حالة الجزائر 1990/2005_، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص251.

² _ وحيدة بورغدة؛ " حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية" . مذكرة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 136-137 .

³ _ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ "مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، مرجع سابق، ص112، 113 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

الفعالية والإنتاجية. ورغم الجهود التي بذلت من طرف الدولة فإن البطالة تبقى تشكل نسبة عالية بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة معها.

* **التعليم** : لقد أكد الباحثون أن التعليم والتنمية وجهاً لعملة واحدة، ولأنه يصعب الفصل بينهما، لذلك فلقد اهتم الكثير من القائمين على وضع السياسات والمخططين لبرامج التنمية بالتعليم كعنصر أساسي وفعال في إنجاز العمليات التنموية ومواكبة التغيرات العلمية من أجل تمكين الإنسان من انتقاء خياراته بنفسه دون أن يصطدم بعائق الكفاءة.¹

لقد وضع " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " مؤشراً لقياس مستوى التعليم يطلق عليه " دليل التعليم " وهو عبارة عن مؤشر يسمح بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه الدولة في كل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا ، ويتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعداد دليل التعلم.²

وحسب دليل التعلم في تقرير التنمية البشرية العالمي ، فان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من الجزائر (15 سنة فما فوق) في سنة 2001 بلغت نسبة 67,8% ، أما نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي فقد بلغت 98%، في حين بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 62% ليكون بذلك دليل التعليم في هذه السنة 0.69% وقد ارتفع ما بين سنة 2007/2008 إلى 0.711%.³

ويمكن تحليل واقع التعليم في الجزائر من خلال النقاط التالية :

¹ وحيدة بورعدة ؛ نفس المرجع السابق، ص 104.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ "تقرير التنمية البشرية : محاربة تغير المناخ". نيويورك: الأمم المتحدة، ص344.

³ _____ ؛ "مجموعة تقارير التنمية البشرية العالمية لسنة 2001-2007". مرجع سابق، ص

ص152،151،152،210،220،218،149، على التوالي مع التقارير .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

_ ارتفعت نسبة الأطفال المتدرسين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 - 15 سنة بنسبة 2.22% بين سنوات 2003/2000 فانتقلت من 88% إلى 90.9%.

_ بلغت نسبة المتدرسين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 - 19 سنة بنسبة 37% في السنة ما بين 2003/2002 .

_ ارتفاع نسبة إعادة السنة إذ قدرت سنة 2003 بنسبة 11%¹.

ويمكن إرجاع ضعف المستوى التعليمي في الجزائر إلى الاختلافات التي تعاني منها المنظومة التربوية، والتي تتمثل في : _ عدم فعالية التسيير المالي والمنشآت القاعدية وغياب مقاييس النوعية في الأدوات التي تستخدم كمرجع للمنظومة التربوية .

_ عدم التكفل الفعلي بالمطلب الاجتماعي على التعليم وعدم تقليص الفوارق الجهوية².

أما بالنسبة لمشكلة الأمية، فلقد شهدت هذه الأخيرة تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة بسبب السياسات التعليمية، وبرامج محو الأمية التي طبقتها السلطات العمومية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني . ولقد أخذت نسبة الأمية في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة ، حيث انخفضت من 26.50% سنة 2002، إلى 22% سنة 2005 ، وذلك يعود إلى إستراتيجية مكافحة الأمية التي وضعتها الدولة والتي تمتد أبعادها إلى غاية 2013، حيث اعد الديوان الوطني لمكافحة الأمية برنامجاً ينص على استفادة 150 ألف شخص إلى 200 ألف شخص سنوياً من البرنامج لبلوغ معدل سنوي يقارب 16.7% مع

1_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ "المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية

للسنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية"، الجزائر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2004، ص15.

²_ نفس المرجع ، ص 66 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

نهاية تطبيق البرنامج يشارك في تطبيقه العديد من الوزارات (وزارة التربية الوطنية ، وزارة الشبيبة والرياضة ، وزارة الشؤون الدينية ، وزارة العدل، وزارة الاتصال ، منظمات المجتمع المدني) وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسيف.¹

المطلب الثالث : جهود الدولة في تفعيل الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي :

إن جهود الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية وباعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في البيئة السياسية، ورغم تقليص دورها في كافة المجالات بدخول القطاع الخاص والمجتمع المدني كأطراف منافسة لها، إلا أنها تبقى فاعلا أساسيا لا يستهان به في كافة العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا سنحاول فيما يلي التعرف على جهود الدولة الجزائرية من أجل توفير مناخ وبيئة ملائمة تقوم على مبادئ العدل والمساواة والشفافية والمساءلة...، بما يسمح بقيام حكم رشيد قادر على امتصاص الأزمات وتحسين أداء ومستوى التنمية الاقتصادية وانعكاساتها المجتمعية. وسنحاول فيما يلي على جهود الدولة المبذولة من خلال التطرق إلى أهم هذه المجهودات التي تبذلها الدولة فيما يلي :

1 _ ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون :

لقد عرفت الدولة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي تدهورا أمنيا كبيرا تجلى في تصاعد العمليات الإرهابية ضد المدنيين ليقدر عدد الضحايا بأكثر من 100 ألف قتيل

¹ _ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الجزائر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص ص 64 - 71 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

ومليون متضرر في الفترة 1992 _ 1999¹، وهو ما دفع بالرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " عقب تسلمه مقاليد الحكم تنفيذ مشروعه لاستعادة السلم، وذلك من خلال إرساءه لسياسة " الوئام المدني " التي تحمل عدة تدابير ، وهي سياسة تسمح باستعادة الطمأنينة والاستقرار الاجتماعي وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، كما تعطي فرصة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب الراغبين في الإقلال عنها للعودة إلى أحضان المجتمع،² ولقد حاول الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " تحويل سياسة الوئام المدني إلى مصلحة وطنية خلال عهده الأولى إلا أنها باءت بالفشل، ليكون الفضل لرئاسيات 08 أفريل 2004 التي لعبت دورا في دفع مشروع ترقية الوئام إلى مصلحة وطنية ، خاصة بعد فوز الرئيس " بوتفليقة " بعهدة رئاسية ثانية بنسبة 84.99%، لتتيح له فرصة تحقيق هدفه فأعلن اعتزامه عن إجراء استفتاء شعبي حول مشروع العفو الشامل كما جاء على لسانه في خطابه الذي ألقاه بمديرية في : 09 مارس 2005، إلا أنه سرعان ما استبدل هذا المشروع بما أسماه " بالميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية "، واستدعى الهيئة الناخبة للاستفتاء بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05_ 278، المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر 2005.³

¹ _ المرصد الوطني لحقوق الإنسان؛ " التقرير السنوي لعام 1999 ". الجزائر : منشورات المرصد الوطني لحقوق الإنسان، 1999، ص 23.

² _ المجلس الوطني الوطني : " المناقشة العامة لمشروع قانون الوئام المدني 1999 ". الجزء 1. الجزائر : مطبوعات المجلس الوطني الشعبي، 2001، ص 11.

³ _ جلول عليان ، سماعين شامة؛ مدونة الوئام المدني والمصالحة الوطنية. الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2007، ص 38.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

ولقد حققت كل من سياسية الوئام المدني والمصالحة الوطنية نجاحات باهرة على أرض الواقع، حيث ساهمت في تحسين الوضعين الأمني والسياسي ، وأخرجت الجزائر من عزلتها ومنحت الشرعية والمشروعية لحكم الرئيس " بوتفليقة " وللنظام الجزائري . إلا أنها عرفت بعض الإخفاقات كشفها في القضاء على الإرهاب كليا، حيث شهدت البلاد العديد من أعمال العنف بسبب عودة بعض التائبين لأعمال التخريب ، وعدم اقتناع البعض الآخر بالمصالحة الوطنية .¹

إن دعم الثقة بين المواطن والدولة، يتطلب عدالة تتماشى مع العلاقات والرهانات التي ترافق المسار الشامل للإصلاح، بحيث تكون فعالة في قراراتها المحترمة والمطبقة على الجميع، لذا نجد استحداث " اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة " في 26 أكتوبر 1999، والتي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99 - 244 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، وهذه اللجنة تشكلت من مجموعة من الكفاءات الوطنية مهمتها فحص وإعداد تقرير دقيق وشامل للنظام القضائي وتقديم اقتراحات حول وضع برنامج إصلاح العدالة قصد مواكبتها لمتطلبات العصر .²

و لقد تجسدت الأولوية المعطاة لإصلاح قطاع العدالة ضمن ميزانية التسيير من خلال رفع الموارد المالية بنسبة 55%، كما تمت عملية تزويد الجهات القضائية ومختلف

¹ _ نعيمة عزوق؛ " سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية " . مذكرة ماجستير . كلية العلوم السياسية والإعلام _ جامعة الجزائر _ ، 2006 ، ص 232 .

² _ مصالح رئيس الحكومة ؛ " برنامج الحكومة لسنة 2003 " . الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2003، ص18.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

مكاتب الإدارة المركزية بوسائل الإعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت. هذا بالإضافة إلى تجسيد برنامج يتضمن بناء 08 مقرات لمجالس قضائية ، وكذا مقر جديد لوزارة العدل والرفع من الطاقة الاستيعابية للمدرسة العليا للقضاء وتوسيع المدرسة الوطنية لكتابة الضبط .¹ وعليه فإن قطاع العدالة يشهد تحولا جذريا من خلال تدعيمه بكل الإمكانيات المادية مما جعله أكثر استجابة لمتطلبات التنمية الوطنية.

2 _ محاربة الفساد وتعزيز الشفافية :

لقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة والتي تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة نتيجة للآثار السلبية والخطيرة التي نجمت عنها، ويمكن التطرق لبعض الجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة الفساد فيما يلي :

_ برزت مجهودات الجزائر على الصعيد الدولي من خلال مشاركتها في إعداد " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد " ، وكذا التوقيع على اتفاقية " الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة " عبر الوطنية في 12 ديسمبر 2000 .

_ أما على المستوى الإقليمي فلقد شاركت الجزائر في الندوات الوزارية التي إقامتها " جامعة الدول العربية " والخاصة بالترويج لاتفاقية " الأمم المتحدة لمكافحة الفساد " . كما تعتبر الجزائر عضو مؤسس في " فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال

¹ _ مديرية الدراسات القانونية والوثائق بوزارة العدل. " نشرة القضاة ". العدد 57، 58. الجزائر : الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006، (د،ص).

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

إفريقيا " التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .¹

_ أما على الصعيد الوطني ، فقد قامت الجزائر بإعداد وإصدار قانون يترجم نصوص " الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد " على أرض الواقع، وهو تحديدا القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتعلق أساسا بالوقاية من الفساد ومكافحته ، وقد قامت أيضا بإصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة به .² بالإضافة إلى إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تدعى " الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته "، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، و يعد رئيس الهيئة تقريرا سنويا للنشاطات يقدم إلى رئيس الجمهورية وهو مؤهل لإرسال كل ملف قد يشكل جريمة جزائية إلى وزير العدل، وتتشكل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من رئيس و06 أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .³

بالإضافة إلى : _ مجلس المحاسبة والذي كلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها .

¹ _ " مشكلة الفساد "، متحصل عليه من : www.spa.gov.sa/details.php، بتاريخ : 2013/02/22.

² _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ القانون رقم 01_06 المؤرخ في 20/02/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .الجريدة الرسمية. العدد14 . الجزائر : المطبعة الرسمية، 08 مارس 2006، ص 4 .

³ _ سفيان حديدان؛ " الجهود الدولية لمكافحة الفساد بين ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته". الملتقى الوطني حول الحكم الراشد والفساد، جامعة08ماي1945 _ قالمة _ ، أبريل 2007، (د،ص).

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

_ المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها والذي أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

_ لجنة إصلاح هياكل الدولة : والتي تراعي جميع الإختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة الدولة المركزية والمحلية والهيئات التمثيلية والقضائية وتشخيص تلك الإختلالات واقتراح الحلول لها.¹

3_ تنمية الاقتصاد الوطني :

لقد عانى الاقتصاد الجزائري منذ أكثر من عشر سنوات من أزمة عويصة بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية وأهميتها، ولا تزال المحروقات تحتل الصدارة في اقتصاد الدولة إذ أن جل العملة الأجنبية وقرابة 60% من الإيرادات الجبائية تتأتى من المحروقات.²

وبفضل تطور السوق البترولية الدولية استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب خلال سنة 2000، مما سمح بتخفيض خدمة الديون إلى 19.8% خلال نفس السنة، ورغم معدل النمو المسجل خلال الفترة 1995-2000 ، والمقدر بنسبة 3% يبقى غير كاف للاستجابة إلى الحاجات الأساسية والملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل، كما أدى الركود الاقتصادي إلى تسريح العمال وتقهرق اجتماعي ، بالإضافة إلى برامج التعديل الهيكلي المطبقة لإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى فكل هذا أدى إلى تقليص معدل مستوى

¹ _ سليم دليو؛ " الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري". الملتنقى الوطني حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي. ج1. جامعة فرحات عباس - سطيف- ، 09/08 أبريل 2007، ص41-45.

² - مصالحي رئيس الحكومة؛ برنامج الحكومة لسنة 2000، مرجع سابق، ص27.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

المعيشة للسكان وانتشار الفقر، وعدم الاستقرار... الخ،¹ وهو ما دفع بالحكومة إلى التفكير الجدي لإيجاد حلول ناجعة للخروج من هذه الأزمات والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جديد ، خاصة بعد محاولاتها للانفتاح على الخارج بمواصلة التفاوض من أجل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، ولقد توصلت لوضع إستراتيجية تنموية تمتد من الفترة 2001 إلى 2009 ، مقسمة على برنامجين هما :

* برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) : وجاء هذا البرنامج بغاية دفع المؤسسات العمومية الاقتصادية لزيادة المشاريع ، حيث وضعت الدولة البرنامج حيز التنفيذ بهدف خلق روح التنافس في الاقتصاد الوطني من شأنه أن يدفع الطلب على الاستهلاك ويزيد من وتيرة النشاطات الاقتصادية، زيادة على تلبية رغبات الطرف الاجتماعي من سكن، شغل...² من خلال ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية... والتي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجيات الضرورية للسكان في مجال التنمية الإنسانية.³

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ " تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001 ". مرجع سابق، ص121.

² محمد خليفة؛ السياسة الاقتصادية في الجزائر - واقع وأفاق - 1999-2004 ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007، ص 79.

³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ " تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001 ". مرجع سابق، ص 122

* البرنامج التكميلي لدعم النمو : ويمتد هذا البرنامج بين (2005 إلى 2009)، يهدف

إلى دعم عملية التنمية ومواصلة الانجازات السابقة بما يحقق الفعالية والجودة، مركزا على

تحسين إطار الاستثمار وترقيته، و عصرنه المنظومة المالية، وتسوية مسألة العقارات ...¹

4 _ تفعيل المشاركة السياسية :

لا يشارك المواطن الجزائري بصفة مباشرة في العمل السياسي ، فمن مظاهر المشاركة

السياسية نجد الانتخابات، لذا عمدت الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات وحسب مشروع

القانون ، فإن نص التعديل الذي سيمس المادة 82 سيخص شروط المشاركة في الانتخابات

المحلية حيث يقترح حصول 4% من الأصوات المعبر عنها ، على شرط أن تكون موزعة

على 25 ولاية، أو جمع توقيعات 600 منتخب موزعة على الأقل في 25 ولاية .

أما فيما يخص المادة 109 والتي تخص شروط المشاركة في الانتخابات التشريعية فان

التعديل يقترح جمع 400 توقيع عن كل مقعد في الدائرة المعنية للمترشح في حال حصول

الحزب على نسبة 4% .²

ولقد أرجعت الطبقة السياسية أن ضعف المشاركة السياسية يعود إلى عدم تأقلم الطبقة

السياسية الحاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري ، وبالتالي من الضروري

البحث عن مواطن الخلل في النظام السياسي وعن الثغرات المتواجدة في عملية الإتصال

بين الطبقات السياسية والمواطن.

¹ - مصالح رئيس الحكومة ؛ برنامج الحكومة لسنة 2003. مرجع سابق، ص 41.

² _ مصالح رئيس الحكومة؛ "برنامج الحكومة لسنة 2003"، مرجع سابق، ص 27-28.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

أما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الجزائر فإنها تظهر من خلال المادة 29 من دستور 1989، المعدل والمتمم في عام 1996 والتي تنص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى العرق، الجنس... الخ.¹

كانت هذه بعض النقاط حول جهود الجزائر من أزماتها ولخلق مناخ مناسب يسمح بقيام حكم راشد فعال يحقق في إطاره مستوى أحسن من التنمية.

المبحث الثاني : معوقات ترسيخ الحكم الراشد في الجزائر ومتطلبات تفعيله:

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى أبرز المعوقات التي تعرقل مسار ترسيخ الآليات السياسية الحكم الراشد، وكذا إلى مجموعة المتطلبات التي تعمل على تفعيل هذه الأطر السياسية لتحقيق التنمية الفعالة .

المطلب الأول: معوقات الآليات السياسية للحكم الراشد في الجزائر :

هناك معوقات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية، وأخرى ثقافية مجتمعية تحول دون الوصول إلى التجسيد الميداني لمؤشرات الحكم الراشد على غرار باقي الدول العربية الأخرى كما أنها تقف أمام الأداء التنموي للدولة وسنحاول من خلال هذا المبحث تناول بعض هذه المعوقات كما يلي :

* غياب التداول على الحكم :

إن الهيمنة التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي كانت لها تأثيراتها على عملية التداول على الحكم في الجزائر .

¹ - عامر ضبع ؛ نفس المرجع السابق ، ص 143 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

وهنا لا بد من التفريق بين تداول الأحزاب و القوى السياسية المختلفة على الحكم، وتعاقب المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم.

فالأول يعني التناوب الحقيقي للبرامج والأفكار السياسية المتباينة وفق إرادة الشعب، أما **الثاني** فيشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين في إطار استمرار الوضع القائم ولو بتغيرات شكلية و الجزائر خلال العقد الماضي وحتى الآن لم تشهد تداولاً حقيقياً بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين و الرؤساء، دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة.¹

حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة فالسلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة السياسية إلى واجه مدنية تكون في أغلب الأحيان شكلية. وعليه يمكن القول أن التداول الفعلي على السلطة لا تصنعه إلا انتخابات شفافة ونزيهة تعبر بصدق عن إرادة الناخبين وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن في الجزائر فالقيادة السياسية في الجزائر كلها تابعة للقيادة العسكري

* ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية الحقيقية:

على الرغم من أن الجزائر قد بدأت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بوضع دستور يكرس التعددية سنة 1989، حيث أسفرت النتائج على 92% من المنتخبين الذين انتخبوا بنعم للتعددية. غير أن الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر أنها قد عرفت نوعاً من العجز وذلك راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب و منظمات المجتمع المدني. ذلك أن الثقافة السياسية التي تمجد الأحادية الحزبية لا زالت قائمة، والتي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة وغائبة على الساحة السياسية كما أن نشاطات الأحزاب

¹ - إسماعيل قيرة وآخرون؛ مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص98.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

السياسية في الجزائر تعرف " بالمناسبتية "، أي أنها تنشط خلال مناسبات الانتخابات وذلك من أجل تحقيق أغراض شخصية.

كما أن ضعف وغياب المجتمع المدني وعدم انتشار ثقافة سياسة ايجابية في الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية، فلا ديمقراطية ولا شرعية سياسية دون استمرارية في المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية.¹

وعليه فإن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ترجع إلى غياب الرقابة الشعبية، وعدم تفعيلها خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، فلطالما ارتبطت هذه القرارات بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة وهو ما أدى إلى أحادية في اتخاذ القرار والى عدم الفصل بين المال العام و الثروة الشخصية.

* الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، فهو يتميز بتبعية للعائدات البترولية والتي تشكل حوالي 98% من قيمة صادراتها، لا تراعي الدولة محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها.

لذا فان هذا الوضع القائم على سياسة التوسع في التسويق على حساب إستراتيجية التصنيع

¹ _مراد مولاي الحاج؛ " الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي - حالة الجزائر - "، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد وإستراتيجية التغيير في العالم النامي. ج2. مرجع سابق، ص242.

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهن الإيرادات الربعية المتحققة في الأسواق

الدولية، وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات التريبع الداخلي وأثاره السلبية.¹

إن الاعتماد بشكل أساسي على المحروقات يؤثر في فعالية تحسين مستوى التنمية وما

يصاحبه من انعكاسات على باقي المجالات .

* انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر:

أظهر مؤشر الفساد العام في القطاع العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد لسنة 2006 الذي

أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية (transparence international organisation)

في برلين، والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 163 دولة في العالم أن ثلثي

تلك الدول سجلت أقل من (5 نقاط) من أصل (10 نقاط)، وهو ما يعني أن الفساد منتشرة

في هذه الدول.

حيث جاءت الجزائر في المرتبة (97) من بين 159 دولة برصيد (2.8) نقطة، حيث تتدرج

درجات المقياس من صفر (فساد مرتفع) إلى 10 (غياب الفساد).

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لا تزال تعرف مستويات واسعة للفساد و خاصة ضمن

مجال العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية ذلك من خلال تأكيد التقرير بأن معظم

المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين مع الجزائر في الميدان التجاري يتصدر قائمة الدول

¹ - صالح صالحي ؛ " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ". ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحاتي عباس _ سطيف _ ، أكتوبر 2001، ص 05 .

المعروفة بدفع الرشاوي في معاملاتها الخارجية التجاري.¹

ويرجع احتلال الجزائر للمرتبة غير المشرفة ضمن " مقياس الفساد" رغم الجهود التي تبذله الدولة يرجع إلى عدة معوقات أهمها:

1_ سوء إدارة الاقتصاد الوطني والذي أدى إلى انتشار الصفقات الفاسدة و العمليات المشبوهة.

2_ الغياب الكلي لأبسط قواعد المراقبة الجيدة مما سمح لأفراد باتخاذ القرارات بدل المؤسسات المؤهلة لذلك وهو ما أدى إلى استفحال الرشوة و الفساد و لعل قضية بنك الخليفة خير دليل على ذلك.

3_ غياب القدرة على مراقبة كيفية استغلال الثروات الطبيعية خاصة المحروقات.

4_ إصدار قوانين مناهضة للفساد مع عدم القدرة على التطبيق الفعلي لهاته القوانين ذلك أن المشكل ليس في وضع القوانين بل في كيفية تجسيدها على أرض الواقع.

5- عدم مصداقية هياكل الدولة وعدم قدرتها على مكافحة الفساد فعليا.

7-نقص آليات المحاسبة بالإضافة إلى غموض القوانين التي تحكمها وعدم ملائمة العقوبات مع ردع الفساد وبطئ العدالة في الاستجابة للمخالفات.²

¹ _ نبيلة عيساوي ؛ " جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير والتطبيق " . مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد والفساد. متحصل عليه من : www.pogar.org/arabic/countries/anticorruption.267/v/pdf ، بتاريخ: 2013/03/17 .

² - نبيلة عيساوي ؛ نفس المرجع السابق .

* الاتجاه إلى تقليد تجارب الإصلاح الأجنبية:

إن العديد من المفاهيم والأساليب الإدارية التي درجت عليها الأجهزة والمؤسسات في الدول المتقدمة، والتي يتجه الفكر الإداري إلى الأخذ بجذورها وفعاليتها ، قد لا تكون صالحة أو ذات جدوى في الدول العربية، فالأساليب الإدارية ليست مجرد أدوات يمكن نقلها من دولة لأخرى دون ضرورة إحداث تغييرات في أنماط السلوك الإداري، فمن المعروف ان المفاهيم والأساليب الإدارية يعتمد نجاحها في المقام الأول على توفر المناخ والظروف البيئية الملائمة ، كما يعتمد على القدرة الإدارية في استخدامها.

وفي الواقع نجد إن معظم قوانين الوظيف العمومي والإدارة العامة في الدول العربية _ لاسيما الجزائر منها _ مستنسخة من قوانين الدول التي استعمرتها، هذا النقل للقوانين يعتمد على التقليد وتجاهل العوامل الاجتماعية، السياسية والاقتصادية... الخ، ذات التأثير العميق على الإدارة . إن التقليد دون محاولة الاستنباط قد تنتهي إلى الشكلية ، حيث تتخذ الأجهزة والمؤسسات أنماط إدارية مماثلة للدول المتقدمة ، لكنها في كثير من الأحيان تكون فارغة دون مضمون ودون رابط بين النصوص والواقع، بالإضافة إلى الانحرافات في التطبيق.¹

المطلب الثاني : متطلبات تفعيل الحكم الراشد و تحسين الأداء التنموي :

انطلاقا من أهمية الحكم الراشد في خلق مجتمعات ذات قدرة تنافسية، وتسودها ممارسات حقيقية للحريات العامة، والديمقراطية، والحفاظ على حقوق المواطن ودولة القانون والاستجابة لاحتياجات المواطنين... الخ، سنحاول تحديد بعض المتطلبات أو الشروط

¹ _ أسامة عبد الرحمان؛ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص 107 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

الأساسية لتطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر لتحسين الأداء التنموي كما يلي:

* إصلاح قانوني شامل لتمكين دولة القانون: إن سيادة القانون تستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد و الجماعات بشكل متساوي بموجب القانون، فإصلاح المنظومة القانونية يسمح بتحقيق التوازن في تلبية الحاجة إلى قواعد جديدة تعمل على تنظيم وحماية حقوق مختلف الأطراف والجماعات.

كما أن هذا الإصلاح يجعل الدولة تركز على ما يجب القيام به بشكل أفضل و تفويض الأعمال التي لا تستطيع القيام بها إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما يحتاج إلى تحقيق التوازن في الأدوار التي ستضطلع بها الأطراف التنموية.¹

* الرؤية الإستراتيجية للتنمية:

حيث أنه لا بد على الدولة من وضع رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية، تساعد على وضع سياستها و برامجها، مما يمكنه من تحقيق التكامل بين أنشطتها، و أهدافها في مختلف القطاعات، حيث توفر الرؤية الإستراتيجية إطار عمل مرشد، لذا فعلى الدولة وضع رؤية تنموية بعيدة الأمد تساعد على تجنب الركود في أدائها الاقتصادي و تحقيق التجانس بين السياسات وتحقيق ذلك لابد من القيام بما يلي:

_ وضع سياسية متكاملة عبر مختلف القطاعات.

_ تقييم المزايا التنافسية للبلاد والتي يمكن تنميتها، ووضع طرق ووسائل تراكمها.

¹ _ أحمد صقر عاشور؛ تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية. الأردن : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 12 .

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

_ تجنب تحقيق ما سبق ذكره من خلال المشاركة و التضافر في الجهود بين مختلف الجماعات والقطاعات والمؤسسات، وبشكل يضمن تحقيق العدالة والمساواة لمختلف القوى الاجتماعية.¹

* **تحسين الإدارة الاقتصادية :** حيث أن توجه معظم الدول نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق، يفرض عليها جهود مكثفة لتحسين إدارة اقتصادها وذلك بتخفيض التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية والعمل على إعادة هيكلة وظائف وأدوار الدولة ذات المضامين الاقتصادية لتتوجه نحو تنشيط وحماية المنافسة و ضع الاحتكارات الخاصة، وضمان حسن توزيع الدخل، وإدارة المرافق الأساسية، والعمل على تنظيم، وممارسات أجهزة التنفيذ للسياسات الاقتصادية الجديدة وتطويرها تطويرا شاملا من خلال تحسين اللوائح والنظم الإدارية بما في ذلك نظم المعلومات، وأنماط وعلاقات وتفاعل الأجهزة مع جمهور المتعاملين معها.²

* **زيادة تضمين ومشاركة الأطراف الإستراتيجية:**

المشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي، حيث تعني أن يكون لجميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية

¹ - أحمد صقر عاشور؛ نفس المرجع السابق، ص 14.

² - _____؛ "إدارة السياسات التخصيفية" . ملتقى الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية. (د.م.ن)، 2005 ، ص 29-43 .

التنظيم وحرية التعبير...الخ.

يتألف مفهوم التنمية البشرية الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاثة عناصر أساسية هي : **تنمية الإنسان**، أي تعزيز قدرات الأفراد حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة، و**التنمية من أجل الإنسان**، بمعنى توفير الفرص للجميع للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي، و**التنمية بالإنسان**، بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم.¹

إن هذه الرؤية للتنمية البشرية تتضمن بأن للأفراد الحق في أن تتاح أمامهم سبل متنوعة لممارسة السلطة، ويوحى المنطق الكامن خلف هذه الرؤية بان المشاركة وسيلة وغاية في أن واحد، وتتفاوت الآليات التي يمارس الناس نفوذهم من خلالها تفاوتاً كبيراً، فيمكن للناس كأفراد أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات أو أن يمارسوا الأنشطة التجارية...، ويمكنهم كجماعات أن يؤسسوا منظمات مجتمعية مختلفة، أو أن ينضموا إلى الاتحادات المهنية...، مما يسمح للجماعات وللأفراد بان يحققوا ذاتهم وان يشعروا بالانجاز.

ويسهم تحقيق التوازن بين الجماعات المعنية بالتنمية، والسماح لمختلف الجماعات بالمشاركة في العملية التنموية، فتضمين وإشراك مختلف الجماعات في التنمية والاستفادة من مخرجاتها وعوائدها يعتبر احد الوسائل التي يمكن من خلالها توجيه مختلف القوى والقطاعات في المجتمع، ويمكن زيادة المساواة في توزيع الموارد من خلال تأكيد تضمين

¹ عبد الحفيظ ميلاط ؛ " الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي " .ملتقى الحكم الراشد والفساد، مرجع سابق، (د،ذ،ص).

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

وإشراك كل القطاعات والجماعات المهمشة والأطراف الإستراتيجية للتنمية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) .¹

وعليه يمكن القول أن تجسيد آليات الحكم الراشد والارتقاء بالأداء التنموي للدولة يتطلب مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي تضمن دفع العجلة التنموية بكل نجاعة وفعالية (كالتخلص من هيمنة القطاع العام ومركزية القرارات... الخ، وتوفير المساءلة والشفافية... الخ.) .

¹ _ أحمد صقر عاشور؛ تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية. مرجع سابق، ص22.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع آليات الحكم الراشد و الأداء التنموي في الجزائر مع التطرق إلى بعض معيقات ومتطلبات تكريس آليات السياسة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومما سبق نخلص إلى :

أن الجزائر كإحدى الدول العربية شرعت في تجسيد الحكم الراشد، إلا أنه بالعودة إلى واقع الرشادة نجد الجزائر قد دخلت عهد التعددية السياسية لكنها مازالت تأخذ بنظام و ذهنية الحزب الواحد، إضافة إلى أن الأطر السياسية للرشادة من دولة القانون الشفافية، المشاركة... الخ، لا تعرف ممارسات واقعية بل هي فقط عبارة عن مبادئ مكتوبة على مجموعة من الوثائق.

_ كما أن الجزائر تشهد شيوع الفساد في الدولة و التي أصبحت عائقا كبيرا يحول دون تحقيق الحكم الراشد من جهة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

_ وعلى مستوى الأداء التنموي فإنه يمكن القول أن الجزائر قد تخطت مرحلة الأزمة التي كانت تعانيها في أواخر القرن الماضي، فقدت شهدت الجزائر تحسنا في بعض المؤشرات والقطاعات الاقتصادية لا سيما مع ارتفاع أسعار النفط. غير أن هذا التحسن لم ينعكس على تحسن نوعية حياة المواطن فرغم ما بذلته السلطات لتحسين الظروف المعيشية، فالجزائر لا تزال تعاني من مشاكل اللاعدالة في التوزيع بين الأقاليم داخل الدولة، ما يعني وجود شرائح واسعة من المواطنين و الفقراء لا يتمتعون بحقوقهم في التعليم و الصحة ولا

الفصل الثالث: - الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر (1999-2007).

يستفيدون من ثمار التنمية، هذا ما يطرح بإلحاح مسألة ترشيد السياسات الاقتصادية و التي تنعكس بدورها على الحياة الاجتماعية للمواطنين.

- أما عن واقع القطاع الخاص والمجتمع المدني فنجد أن القطاع الخاص قد أثبت وجود فعالية في الجزائر بصورة جلية، حيث عرف نموا مضطربا عبر الزمن من خلال نسب النمو التي حققها هذا القطاع ومن جهة أخرى نجد أن واقع المجتمع المدني في الجزائر، لا يزال يأخذ صورة المؤسسات الداعمة لاستمرارية الدولة و المانحة لشرعية عملها.

- كما أن الجزائر قامت ببعض الإجراءات لتحسين الأداء التنموي من خلال محاولة توفير بيئة ملائمة لترسيخ الآليات السياسية التي تعمل على توفير بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية و هذا ما يؤكد سعيها لإعادة ابتكار، نفسها حتى تعود قادرة على تأدية مهامها بفاعلية أكبر و تحقيق متطلبات وحاجيات لأفراد المجتمع.

لكن تبقى هذه الإجراءات غير فعالة و يغلب عليها طابع الجمود، مما يحول إلى عدم تحقيق ميكانيزمات وأطر سياسية فعالة تؤدي إلى رفع المستوى التنموي، بما يمكن من تحويل الثروة الاقتصادية إلى تنمية إنسانية.

الخاتمة

لقد استقطب الحكم الراشد اهتمامات الخبراء و الباحثين على مختلف الأصعدة نظرا لما تتمتع به هذه الظاهرة من مكانة علمية في الفكر السياسي المعاصر، وإن عملية التحول الديمقراطي في أي دولة تعد انعكاسا إيجابيا لتجسيد مقاييس الحكم الراشد، فهو بمثابة آلية التقويم الديمقراطي و قياس مدى تقدم أو تأخر الدول.

إن فشل النظريات الاقتصادية في تنمية الإنسان خاصة في الدول العربية، قد دفع إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيل الأطر المؤسسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد أن ثبت بأن تخلف شعوب العالم لا يرجع فقط إلى نقص التمويل ولكن يرجع إلى العجز في المسؤولية السياسية لهذا جاء مفهوم " الحكم الراشد " كآلية جديدة لتصحيح الخلل المتزايد في القطاع العمومي ليعكس مقاربة جديدة لتحسين التنمية .

ولقد عالجت هذه الدراسات العلاقة التفاعلية بين تجسيد آليات الحكم الراشد و دورها في تحسين أداء التنمية و توصلت الدراسات إلى النتائج التالية:

_ يعتبر الحكم الراشد الشغل الشاغل لجميع الأنظمة و الدول على حد سواء و قد حضي باهتمام متزايد نظرا لأهميته الكبرى في ترشيد الحكومات بهدف إعادة إصلاح هياكل ومؤسسات الجولة والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية و تقديم الخدمات العامة للأفراد.

_ إن احتواء الحكم الراشد لعناصر تضمن تفاعل البناء بين الدولة ومختلف الجهات الفعالة والمؤدية إلى اتخاذ إجراءات ووضع سياسات يمكن وصفها بالمعادلة، والتي تعزز وتصور

وتدعم رفاهية الإنسان، وتقوم على توسيع قدراته وخياراته، وحركته الاقتصادية والاجتماعية و السياسية : مما يجعل منه السبيل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية التي تتم بتحقيق التنمية الاقتصادية.

- هناك علاقة تفاعلية تبادلية تكاملية بين الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، التنمية الاجتماعية تتطلب توفر بيئة حقوقية و مناخ ديمقراطي تؤسس لها و تدعمها، والتي لا يمكن تحقيقها إلا في دولة القانون .

أما بالنسبة للدول العربية والجزائر خاصة يمكننا القول أنه :

_ رغم أن السلطات في الدول العربية قد عملت على تجسيد الحكم الراشد إلا أن الممارسات الواقعية للحكم مازالت بعيدة عن الرشادة في تسيير الموارد والإمكانيات الاقتصادية للدولة وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

_ كما أن آليات الحكم من لامركزية، دولة قانون، شفافية، ومشاركة...الخ، لا تعرف مكانا لها إلا من خلال الوثائق و الخطابات و تبقى الممارسات بعيدة عن هذه المبادئ بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد في " الدول العربية " تحتل أول المراتب العالمية في الفساد تحقيق الحكم الراشد.

_ ورغم أن السلطة في الجزائر قد شرعت في تجسيد آليات الحكم الراشد مازالت بعيدة عن، حيث أن الجزائر قد دخلت عهد التعددية السياسية، لكنها مازالت تتعامل بذهنية الأحادية،

بالإضافة إلى أن مقومات الرشادة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، من دولة القانون، شفافية ومساءلة، مشاركة...الخ، لا تعرف مكانا لها إلا من خلال الوثائق والخطابات وتبقى الممارسات بعيدة عن هذه المبادئ، بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد في الدولة والتي أصبحت عائقا كبيرا يحول دون تحقيق الحكم الرشيد من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

_ نجد في الجزائر غياب ممارسة فعلية وفعالة لفواعل الحكم الرشيد غير الرسمية(القطاع الخاص، المجتمع المدني)، فلا تزال الدولة هي المسيطر على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع المدني لا سلطة له وهو تابع لجهاز الدولة، والقطاع الخاص بعيد كل البعد عن ثقافة اقتصاد السوق ويسعى إلى الربح على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وبالتالي فإن الدول العربية مازالت تتخبط في مشاكل عديدة حالت دون تحقيق آليات الحكم الرشيد، ودون الوصول إلى أداء تنموي جيد يسمح بحصول تنمية اجتماعية مستدامة، من بينها غياب أطروحات ومعايير يتم من خلالها تجسيد الحكم الرشيد، ووجود أزمة الشرعية والمشروعية الأساسية وغياب الثقة بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى سلطة النظام السياسي لذلك تبدو مقومات الرشادة مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية من خلال وظائف الشفافية والمساءلة ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد.

قائمة المراجع

_ قائمة المراجع :

1_ المراجع باللغة العربية :

1 _ الكتب :

- 1_ إبراهيم (العيسوي)؛ التنمية في عالم متغير : دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة : دار الشروق ، 2000.
- 2_ القسبي (عبد الغفار رشاد)؛ التطور السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة : (د،د،ن)، 2006.
- 3_ البدوي (إبراهيم)، المقدسي (سمير)؛ تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 4_ إسماعيل علي (سعد) ؛ عولمة الديمقراطية بين المجتمع. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 5_ القرشي (مدحت) ؛ التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن : دار وائل للنشر ، 2007.
- 6_ السروحي (طلعت مصطفى)؛ التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2009 .
- 7_ السروحي (طلعت مصطفى) ؛ التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2009 .
- 8_ الكايد (زهير) عبدالكريم؛ الحكمانية : قضايا وتطبيقات . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.
- 9_ إبراهيم (محمد سعد)؛ الإعلام التنموي والتعددية الحزبية . ج 1 . القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2002 .
- 10_ بيومي (علي) ؛ دور الصفة في اتخاذ القرار السياسي . القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2004.

- 11_ داودي (الطيب) ؛ الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- 12_ توفيق (راوية) ؛ الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية. 2005
- 13_ مطر (جميل)، هلال (علي الدين)؛ النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية . ط 7 .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 14 _ محمد عطية(عبد القادر)؛ اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999 .
- 15_ صالح الأسود (محمد الهادي)؛ الوضع الاقتصادي الراهن للدول العربية : مشكلات التنمية في البلدان واثر الديون الخارجية في تفاقمها. ليبيا : مجلس الثقافة العام، 2006 .
- 16_ هلال (علي الدين)، نيفن (مسعد)؛ النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير. ط 5 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 17_ ناصر (يوسف) ؛ دينامية التجارة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة الجزائر وماليزيا . بيروت : مركز الحدة العربية ، 2010.
- 18_ عبد الهادي (محمد والي)؛ التنمية الاجتماعية. الإسكندرية : دار المعرفة، 1988.
- 19_ عجمية (محمد عبد العزيز)، الليثي (محمد علي)؛ التنمية الاقتصادية : مفهومها، نظرياتها، سياساتها. الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003.
- 20_ حسن (كريم)؛ " مفهوم الحكم الصالح " . مقال في كتاب : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية، 2006.
- 21 _ عجمية (محمد عبد العزيز)، ناصف (إيمان عطية)؛ التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية :الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000.

- 22_ محمد سعد (إبراهيم) ؛ الإعلام التنموي والتعددية الحزبية . ج 1 . القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 28_ 29 .
- 23_ يوسف (ناصر) ؛ دينامية التجارة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة الجزائر وماليزيا . بيروت : مركز الحدة العربية ، 2010 ، ص 54_ 55 .
- 24_ جمعة (سلوى الشعراوي) وآخرون ؛ إدارة شؤون الدولة والمجتمع . القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2001 .
- 25_ نور (عصام)؛ دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرون . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002
- 26_ الشبول (محمد فاروق) ؛ النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي . عمان : عماد الدين للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 129 .
- 27_ صالح الأسود (محمد الهادي)؛ الوضع الاقتصادي الراهن للدول العربية : مشكلات التنمية في البلدان واثر الديون الخارجية في تفاقمها . ليبيا : مجلس الثقافة العام ، 2006 .
- 28_ البدوي (إبراهيم)، المقدسي (سمير)؛ تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 .
- 29_ قيرة (سماويل) وآخرون ؛ مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .
- 30_ عبد الرحمان (أسامة)؛ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1982
- 31_ صقر عاشور (أحمد)؛ تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية . الأردن : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 .

2_ الدراسات غير المنشورة:

1_ لعجال (ليلى): " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي " . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. تخصص الديمقراطية والرشادة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2010،

2_ أزروال (يوسف) ؛ " الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق _ دراسة في واقع التجربة الجزائرية _ " . مذكرة لنيل شهادة ماجستير. تخصص التنظيم السياسي والإداري ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر _باتنة _ ، 2009 ، ص 11 .

3_ خلاف (وليد)؛ " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي " . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير . تخصص الديمقراطية والرشادة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2010 ،

4_ رشيد البياتي (فارس) : " التنمية الاقتصادية سياسيا في الطن العربي . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة . كلية الإدارة والاقتصاد ، عمان ، 2008 .

5_ عاشور (عبدالكريم)؛ " دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر " . مذكرة ماجستير . تخصص الديمقراطية والرشادة ، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2010.

6_ بورغدة(وحيدة)؛ " حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية " . مذكرة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

7_ أمينة(فلاح)؛ " دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا " . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري _ قسنطينة _ ، 2011

8_ عزوق (نعيمة)؛ " سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية " . مذكرة ماجستير . كلية العلوم السياسية والإعلام _جامعة الجزائر _ ، 2006 ،

9_ ضبع (عامر)؛ " دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين : 1999-2004 . " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2008.

10_ حميدوش (علي)؛ " التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية_ دراسة حالة الجزائر 1990/2005_ "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

11_ خليفة (محمد)؛ السياسة الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق - 1999-2004 " .
مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007.

3_ التقارير :

1_ مركز الإنتاج الإعلامي ؛ " التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول " . سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي . الإصدار 11. السعودية، 2007.

2_ صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011. الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد الدولي، 2011.

3_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 : نحو الحرية في الوطن العربي. عمان : المطبعة الوطنية، 2002.

4_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية البشرية للعام 2004 : الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع . بيروت : مطبعة كركي، 2004 .

5_ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ؛ المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي. أواق عمل المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي . القاهرة : (مارس 2007) .

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ " تقرير الظرف الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2001 " . الجزائر : لجنة التقييم، جوان 2002، ص 122 .

7_ صندوق النقد العربي؛ " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 " . الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد الدولي، 2011.

4_ المجلات :

1_ ثامر (كامل) ؛ " إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي " . مجلة المستقبل العربي . العدد 251 . 2000

2_ ناجي (عبدالنور) ؛ " دور منظمات المجتمع المدني في تحقي الحكم الراشد في الجزائر " . العدد3. مجلة المفكر . جامعة محمد خيضر _ بسكرة _ ، فيفري 2008 .

3_ صالح، زياني : " تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر " . مجلة العلوم الإنسانية . العدد 17 . جامعة محمد خيضر _ بسكرة _ ، 2007 .

4_ حامد (خالد) ؛ " الخصخصة : دراسة سوسيو_قانونية " ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية . العدد1 . الجزائر : (د،د،ن)، 2007

5_ سحنون (محمد) ؛ " المؤسسات العمومية الاقتصادية في ظل الإصلاحات " ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية . العدد9 . باتنة : (د،د،ن)، 2004 .

5_ الملتقيات :

1_ الصاوي (علي) ؛ " ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية " . المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية حول الشفافية والمساءلة . عمان : 21-22 مارس 2009 .

2_ بلوصيف (الطيب) : " الحكم الراشد : المفهوم والمكونات " . مداخلة في ملتقى الديمقراطيات الصاعدة . كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ، ماي 2005 .

3_ بن عاشور (لمية) ؛ " إصلاح العدالة أول مفاتيح الحكم الراشد " . الملتقى الوطني الحكم الراشد والفساد . جامعة 08 ماي 1945 _ قالمة _ ، (د، ت، ن) .

4_ عاشور (أحمد صقر)؛ " إدارة السياسات التخصصية " . ملتقى الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية . (د.ذ.م)، 2005 .

5_ دليو (سليم) ؛ " الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري". الملتقى الوطني حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي.ج.1. جامعة فرحات عباس - سطيف- ، 09/08 أفريل 2007.

6_ حديدان (سفيان)؛ " الجهود الدولية لمكافحة الفساد بين ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته". الملتقى الوطني حول الحكم الرشيد والفساد، جامعة 08 ماي 1945 _ قالمة _ ، أفريل 2007.

7_ مولاي الحاج (مراد)؛ " الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي - حالة الجزائر - "، الملتقى الوطني حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي.ج.2. جامعة فرحات عباس - سطيف - ، 09/08 أفريل 2007.

8_ صالح صالحي ؛ " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ". ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحاتي عباس _ سطيف _ ، أكتوبر 2001

9_ أحمد صقر عاشور؛ " إدارة السياسات التخصصية " . ملتقى الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية. (د.م.ن)، 2005

10_ ميلاط (عبد الحفيظ) ؛ " الآليات القانونية لتحقيق الحكم الرشيد في الجزائر والعالم العربي ". ملتقى الحكم الرشيد والفساد. جامعة 45 ماي 1945 _ قالمة _ ، (د، ت، ن).

6_ النصوص القانونية والوثائق الرسمية :

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ القانون رقم 06_01 المؤرخ في 20/02/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية. العدد 14. الجزائر : المطبعة الرسمية، 08 مارس 2006.

2_ مديرية الدراسات القانونية والوثائق بوزارة العدل. " نشرة القضاة ". العدد 57، 58. الجزائر : الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006.

3_ مصالـح رئيـس الحكومـة ؛ " برنامـج الحكومـة لسنة 2003".الجزائر : المؤسـسة الوطنـية للاتصال والإشهار، 2003.

7_ الانترنيت :

1_ خاسقجي (هاني) ؛ " الشفافية والمساءلة في الدول العربية" . متحصل عليه من :

[= full text old.main-paper.pdf.www.iasj.net/iasj?func](http://full_text_old.main-paper.pdf.www.iasj.net/iasj?func)

2_ " الفساد والحكم الرشيد " . متحصل عليه من :

www.poger.org/publication/financesfighting.corruption.pdf

3_ "جغرافية الوطن العربي " متحصل عليه من :

www.arab_geografers.net/vb/showghred.php?t=2607

4_ عارف نصر ؛ " مفهوم التنمية " . متحصل عليه من :

[/iol_arabic/dowfaheem.2.espwww.Islamonline.net](http://iol_arabic/dowfaheem.2.espwww.Islamonline.net)

5_ حسن (أمين) ؛ " ما المقصود بالتنمية الاقتصادية " . متحصل عليه من :

www.startimes.com/f_aspx_t3180

6_ الشريف (ماهر) ؛ " التنمية الاقتصادية والاجتماعية " . متحصل عليه من :

[,ency.com/index.php.www.arab](http://ency.com/index.php.www.arab)

7_ نوزاد الهيتي (عبد الرحمان): " الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية " .

متحصل عليه من :

www.un.org/arabic/miellenniumgaals/a-res-55-2.htm

8_ المرصد العربي للانتخابات ؛ " الانتخابات التشريعية الجزائرية " . متحصل عليه من :

www.intskkhabat.org/look/article?1&narticle=2452nissue=12

9_ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ؛ " مؤشر الحريات السياسية " . متحصل عليه

من :

<http://www.undp-pogar.Org/arabic/countries/morestats.asp?ind=17&cid=5&gid=sgid=44> notes

10_ برنامج ادارة الحكم في الدول العربية ؛ " سيادة القانون " . متحصل من :

www.undf-pogar.org/arabic/governance/ruleoflaw.asp www.http://

11_ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ؛ ضبط الفساد . متحصل عليه من :

12_ عيساوي (نبيلة) ؛ " جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير والتطبيق " . مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد والفساد. متحصل عليه من :

www.pogar.org/arabic/countries/anticorruption.267/v/pdf

13_ حمد (عبدالله) ؛ " تحسين الأداء التنموي " . متحصل عليه من : www.un.org/en/

[/desa/ policy /wesp current/2013wesp-pr westasia -ar.pdf. devehopment](http://desa/policy/wesp-current/2013wesp-pr-westasia-ar.pdf)

14_ أحمد (عبدالله) ؛ " تحسين الأداء التنموي " . متحصل عليه من :

[en / devehopment/ desa/ policy /wesp current/2013wesp-pr westasia -ar.pdf](http://www.un.org/en/devehopment/desa/policy/wesp-current/2013wesp-pr-westasia-ar.pdf)

15_ منظمة العفو الدولية؛ " الجزائر : 10 سنوات من حالة الطوارئ " . متحصل عليه من :

[amnesty .org/ library/index/ aramd280032 ? open&of=ara-dza.http://asiapacific](http://asiapacific.amnesty.org/library/index/aramd280032?open&of=ara-dza)

2_ المراجع الأجنبية :

* Les Livres :

1_ Robert J.Franzes ; Political participation : Income distribution and public transfers in developed democracies. University of Michigan : center for Eropean. Studies International Institute. 1998

2_ Philippe Moreau Defercer; La Gouvernance.Deuxieme Philippe Moreau Defercer édition.Paris: Press universitaire de France,2003

* Les Rapores :

1_ United Nation Development programme ; Governance for sustainble humain development. New York :UNDP,1997

2_ Economic and social commision for Asia and Pacific ; What is Good Governance. United nation.

* Forume :

1_ Adel, M. Abdellatif ; « Good Gouvernance and its relationship to Democracy and economic Devlopment ». Globale Forum 3 on corruption and safegarding itegrity . Republic of Koria . mai 2003.

* Internet :

1_ (UNDP),"governance and sustainable human development"(undp: document policy,1997),p.3

voir:<<http://magnet.undp.org/policy/default.htm>.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	شكر وتقدير.....
-	الإهداء.....
08-02	مقدمة.....
45-10	الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد.....
25-11	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....
16-11	المطلب الأول: مفهوم التنمية ومدلولاتها الفكرية.....
18-16	المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.....
23-18	المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.....
25-23	المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادي.....
45-26	المبحث الثاني: ماهية الحكم الرشيد.....
28-26	المطلب الأول: أسباب ظهور مصطلح الحكم الرشيد.....
34-28	المطلب الثاني: تعريف الحكم الرشيد وخصائصه.....
36-34	المطلب الثالث: الأسس النظرية للحكم الرشيد.....
40-36	المطلب الرابع: فواعل الحكم الرشيد.....
44-40	المطلب الخامس: مقارنة الحكم الرشيد والديمقراطية.....
76-47	الفصل الثاني: الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.....
60-48	المبحث الأول: واقع الدول العربية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي....
53-48	المطلب الأول: البنية الاقتصادية للدول العربية.....
56-53	المطلب الثاني: الجانب الاجتماعي للدول العربية.....
60-56	المطلب الثالث: الواقع السياسي للدول العربية.....
75-60	المبحث الثاني: الأطر السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.....
66-60	المطلب الأول: المشاركة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.....
75-67	المطلب الثاني: الشفافية والمساءلة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية.....
110-78	الفصل الثالث: الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي في الجزائر(1999-2007).
99-79	المبحث الأول: واقع تفعيل آليات الحكم الرشيد في الجزائر.....
84-79	المطلب الأول: مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر.....
91-84	المطلب الثاني: الأداء التنموي في الجزائر.....
99-91	المطلب الثالث: جهود الدولة في تفعيل الآليات السياسية لتحسين الأداء التنموي.....

108-99	المبحث الثاني: معوقات ترسيخ الحكم الراشد في الجزائر ومتطلبات تفعيله.....
104-99	المطلب الأول: معوقات الآليات السياسية الحكم الراشد في الجزائر.....
108-104	المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الحكم الراشد وتحسين الأداء التنموي في الجزائر.....
114-112	الخاتمة.....
124-116	قائمة المراجع.....
127-126	الفهرس.....
128	الملخص.....

ملخص :

تعالج هذه الدراسة إمكانية النهوض بإدارة شؤون الحكم في الدول العربية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تجسيد مجموعة من الآليات السياسية كالمشاركة، الشفافية، المساءلة، حكم القانون... الخ. وذلك من منظور تطبيق الحكم الراشد الذي يعبر عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، كما يعني إدارة موارد الدولة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ، وفقا لأحكام القانون وبما يضمن حقوق الأفراد والمصلحة العامة. كما تقف هذه الدراسة على واقع الأداء التنموي في الجزائر وجهود الدولة في ترسيخ آليات الحكم الراشد، وأهم المعوقات التي تواجه هذه الأخيرة، وأهم المتطلبات لتجاوزها من أجل ضمان أداء تنموي فعال يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

Summary :

This research treats the possibility of undertaking the management of the government matter in the arabic states and to realize the economic development by symbolizing a set of political mechanisms such as contribution, transparency, reign of law..., and that is from the perspective of good governance application which declares the good management and the seriousness of the government manner of interacting with the society and its members basing on the conversation between the governor and the individuals. That also means the management of the state's economic, political and social resources according to the rules of law and what it contains of people's rights and public interest. This research also stands on the development fact in Algéria and the state's efforts in the establishment of the good governance mechanisms and the main handicap that faces this later, and the main demands to go beyond it to insure an efficient development, that realizes a persistent economic promotion.